جامعة امحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية الأمن الإقليمي

مذكرة ماستر مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبين:
- علوان بلال
- غزيل زكرياء

تحت إشراف :
- أ /د: شرقي عبد الغني

السنة الجامعية :2021/2020

إهداء.....

أهدي تحياتي إلى من قال فيهم ربي:

" وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صغيرا "

والديناوأخوتنا وأخواتنا وأصدقائنا وإلى كلَ من جمعتنا بهم الحياة، سواء أكانت على مستوى الدّراسة أوجمعتنا بهم الصّدفة وإلى كل من علمنا حرفا من الابتدائي إلى يومنا هذا كما نهدي تحياتنا إلى كل من وقف معنا في سبيل إنشاء هذا البحث العلمي ولو بكلمة طيبة .....

شكر وعرفان

إنّه لمن الواجب أنْ نتقدم بجزيل الشّكر
للأستاذ الفاضل: **" شرقي عبد الغاني "**
الذي رافقنا في هذا البحث.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الجزائر واشكالية الأمن الإقليمي – رصد للأنماط التهديد الأمني -

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مستويات تحليل الظاهرة الأمنية

المبحث الثاني: الأمن الوطني والأمن الاقليمي:دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن

المطلب الأول: باري بوزان والتحليل الأمني الشامل:

المطلب الثاني:مستويات التحليل الأمني في منظور كوبنهاغن

المطلب الثالث: نظرية الأمننةSecuritization Theory:

المبحث الثالث: أنماط التهديد الأمني للأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: أنماط التهديد للأمن الوطني الجزائري:الآليات الدبلوماسية الجزائرية لإحتواء أزمات المنطقة

المطلب الثاني:تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة (التهديدات الصلبة):

المطلب الثالث: أزمة الطوارق

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية

الفصل الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية وأنماط التهديد الأمني الإقليمي – قراءة في طبيعة العلاقة -

المبحث الأول: مبادئ ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: ماهية العقيدة الأمنية

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثالث: مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية باعتبارها قيد لتحقيق الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: تحديات السياسة العامة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: مسألة الفاعلية والتكيف مع التهديدات الجديدة:

المطلب الثالث:استراتيجية الجزائر الأمنية إقليمياً: بدائل متكاملة للتدخل

المطلب الرابع: تعديل المنظور الأمني الجزائري وأهم تحدياته:

الخاتمة

مقدمة

عيش الجزائر في بيئة إقليمية على درجة عالية من عدم الاستقرار بسبب انتشار المخاطر و التهديدات غير الدولاتية وهذا نتيجة لضعف و ترهل الدولة في المنطقة و كذلك بسبب التدخلات الأجنبية المباشرة في هذا الإقليم، إذ تعاني الجزائر العديد من التهديدات كونها تقع في بؤر ساخنة نسبيا، حيث أن الحديث عن موضوع التهديدات الأمنية في ظل التحولات البيئية الإقليمية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري يكتسي أهمية قصوى، فهو يتعلق بمختلف المواضيع في العلاقات الدولية و السياسات الدولية الراهنة، كما أن الطبيعة المتغيرة لتلك التهديدات الأمنية المتغيرة و محاولة إسقاطها على التجربة الجزائرية التي عانت من أثار العشرية السوداء و مازالت تشهد تهديدات البيئة الإقليمية على استقرارها خاصة في ظل التحولات و التغيرات التي شهدتها و مازالت تشهدها دول الجوار خاصة الشرقية (تونس ، ليبيا)دون أن ننسى الإشكالات الأمنية المتأتية من الساحل الإفريقي (أزمة مالي) دون أن ننسى التهديدات اللاتماثلية للبيئة الإقليمية الجزائرية كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير الشرعية و المتاجرة بالسلاح و غيرها .

أمام هذا المشهد الأمني الصعب برز جدل ونقاش حول مدى فاعلية نجاعة المبادئ والمرتكزات المؤسسة للعقيدة الأمنية الجزائرية أمام هكذا تهديدات وتحديات أمنية جديدة ومعلوم أن العقيدة الأمنية هي التي تمد الدول وصناع القرار فيها التصورات الأساسية للسياسات والإستراتيجيات الأمنية وكيفية التصرف إزاء التهديدات.

01-مبررات إختيار الموضوع:

لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في موضوع العقيدة الأمنية الجزائرية والأمن الإقليمي.

❖ **المبررات العلمية:**

إن الدوافع العلمية لإختيار الموضوع لا تنفصل عن التحولات و التطورات الراهنة التي سارعت من وتيرة الأحداث التي تؤثر على الأمن القومي الجزائري على المستوى الإقليمي، و هذا من خلال معرفة جل التغيرات و التهديدات التي نتجت عن هذه التحولات، و هذا من خلال معرفة ك التغيرات و التهديدات التي نتجت عن هذه التحولات و التطرق إلى العقيدة الامنية الجزائرية ، و هذا ما يقودنا إلى معرفة سياسة الجزائر الامنية في بناء الأمن الإقليمي عن طريق الكشف عن طبيعة التهديدات ، بالإضافة الى بناء عقيدة أمنية لاتعتمد فقط على الجانب العسكري بل تشمل كافة الجوانب من بناء الدولة و ترسيخ مؤسساتها و تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة و إلى الجانب الإجتماعي من خلال تحقيق الرفاهية و الإستقرار الإجتماعي .

❖ **المبررات الذاتية:**

من المبررات الذاتية التي دعتنا لإختيار الموضوع حكم التخصص العلمي، بالإضافة إلى الرغبة الذاتية والميل الشخصي في دراسة كل ما يتعلق بالعقيدة الأمنية الجزائرية.

02- إشكالية الموضوع:

تعتبر العقيدة الأمنية والأمن الإقليمي محل نظر العديد من الدارسين والباحثين باعتبارهما من الركائز الأساسية لبقاء الدولة واستمرارها وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكال الجوهري

:كيف فرضت أنماط التهديد الأمني الإقليمي ضرورات إحداث تغييرات على العقيدة الأمني الجزائرية ؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

01- ماهي المضامين المعيارية لمفهومي الأمن الإقليمي والعقيدة الأمنية

02- ما طبيعة العلاقة بين الأمن الوطني الجزائري والتهديدات الأمنية الإقليمية.

03- ما هي التعديلات الطارئة على العقيدة الأمنية الجزائرية لإحتواء التهديدات الأمنية الإقليمية.

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة نعتمد في دراستنا للموضوع على الفرضيات التالية:

01- إن التداخل بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي يجعل أمن الدول متساندا.

02- يتحقق الأمن الوطني في إطار تحقيق الأمن الإقليمي.

03- إن خروج وحدات الجيش الوطني الشعبي للمساهمة في تحقيق الأمن الإقليمي يعتبر إحدى اليات تحقيق الأمن الوطني الجزائري.

03- حدود الدراسة:

❖ **المجال المكاني:**

يتحدد في العقيدة الأمنية الجزائرية والأمن الإقليمي، بمعنى التطرق لمختلف الفضاءات الأمنية المشكلة للفضاء الإقليمي الذي تتفاعل فيه الجزائر مع مختلف الفواعل، والتي تسمى كذلك بالدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري والمتمثلة في: الفضاء المغاربي، الفضاء المتوسطي وفضاء الساحل الإفريقي، وذلك نظرا للتقاطع الحاصل بين هذه الفضاءات خاصة فيما تعلق بالمشكلات الأمنية التي تهدد الأمن الوطني الجزائري.

- المجال الزمنـــي:

يتسم موضوع العقيدة الأمنية الجزائرية بالثبات حيث لم ننطرق في دراستنا هده الى فترة زمنية محددة لأنه لا يمكن ضبط المجال الزمني لهذه الدراسة بشكل جامد لأن الحركية والاستمرارية في

الزمن هما خاصيتين أساسيتين من خصائص الظاهرة في العلوم الإنسانية، إلا أن تم التركيز بشكل كبير منذ نهاية سنة 2011 إلى غاية يومنا هذا لما أفرزته من أحداث متتالية كانت سببا في تغيير أنظمة سياسية عمرت لسنوات طويلة، وكان لها انعكاسات على الفضاء الأمني الإقليمي الجزائري، بشكل غير مسبوق، أما فيما يخص ترك مجال الدراسة مفتوح فيرجع إلى مواكبة الأحداث التي لا يزال يشهدها المحيط الإقليمي للجزائر، خاصة ما تعلق بالتطورات الخطيرة والمعقدة التي تميز الوضع على المستوى الإقليمي في الوقت الراهن.

04-المقاربات النظرية للدراسة:

- **النظرية الواقعية**:تتخذ من الدولة وحدة التحليل للعلاقات الدولية و لبناء المقاربات الأمنية الهادفة لإظهار كيفية المحافظة على امن الدول وإستقرارها، حيث ان الجزائر تعتمد على هذا الطرح الواقعي من خلال مركزية الدولة، في حماية أمنها وإستقرارها من مختلف التهديدات التي تتعرض لها .
- **المقاربة الموسعة للأمن (مدرسة كوبنهاغن):**حيث ان هذه المقاربة أحدثت ضجة علمية و معرفية جديدة في حقل الدراسات الأمنية، وذلك بفضل إسهامات مدرسة كوبنهاغن و كذا "باري بوزان"الذي قدم تعريف موسعا للأمن، الذي لم يعد يقتصر على المعنى الضيق المتمثل في الجانب العسكري ليشمل التحرر من التهديدات البيئية و العسكرية و السياسية و الاجتماعية.

05- المقاربات المنهجية للدراسة:

عندما يشرع الباحث في عملية البحث، فإنه يركز على موضوع بحثه، لأنه هو الذي يحدد أساسا هيكل البحث ومراحل تكونه وأهدافه،وهنا تأتي في بداية الأمر المقاربة المنهجية التي ستساعده على الاقتراب العلمي من موضوعه والإحاطة بالتدريج بعناصره، على هذا الأساس تم الاعتماد في هذا البحث على جملة من المناهج وهي:

- **المنهج التحليلي:**

لدراسة وتحليل حقيقة التوجه الجزائري اتجاه المشكلات الأمنية في فضائها الإقليمي، بالأخص تلك التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية.

- **المنهج المقارن:**

من خلال هذا المنهج تم جمع وتصنيف المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ورصد الإشكالات التكرارية المتشابهة والمختلفة، كما تم إبراز مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية وقابليتها للتحول مقارنة بما تفرزه باقي الفواعل الإقليمية.

06-الأدبيات السابقة:

نحاول تقديم بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة حيث نذكر:

كتاب عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري – لأروبا والحلف الأطلسي الصادر عنالمكتبة العمومية في الجزائر سنة 2005 الذي جاء في إحدى عشر فصل تناول فيها محددات الامن الوطني الجزائري وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه كما يعطي الكاتب دراسة مستقصية حول الحوارات الأمنية الاورو – أطلسية مبرزة أهدافها الخفية وانعكاساتها على الجزار وخياراتها الإستراتيجية في ظل التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة المغرب العربي.

فيما تطرقنا في بحثنا هذا إلى العديد من الدراسات السابقة في ذات المجال على غرار مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان " الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقاربة لبناء عقيدة أمنية

جزائرية حيث تهدف الدراسة الى معالجة موضوع بناء العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر على الصعيد الإقليمي.

07- صعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي لا تخلو دراسة مهما كانت طبيعتها من الصعوبات، التي قد تتفاوت زمنيا ومكانيا، وعليه فقد اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها:

تزامن دراستنا مع الظروف الاستثنائية الناجمة عن الوضع الصحي التي عرفته الجزائر، بسبب انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي دفعنا إلى اللجوء إلى المكتبات والمواقع الإلكترونية، هذه الأخيرة التي لم تكن متاحة بالشكل الذي يمكننا من إثراء موضوع الدراسة الذي هو أصلا يعرف نقصا في الكتب التي تتناوله.

هذه بعض الصعوبات القليلة جدا، التي كانت في جانبها الأخر دافعا ومحفزا لتجاوزها وإنجاز هذه الدراسة لجعلها ذات قيمة معرفية مضافة.

08- خطة البحث:

سعيا لاحتواء جوانب الموضوع، بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المتوقعة تم صياغة خطة بحث متكونة من فصلين:

الفصل الأول، عبارة عن مدخل لفهم الموضوع و متغيراته ، حيث أنه في مجمل دراستنا تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الأمن و مستوياته من خلال تعريف الأمن و كذا التطرق إلى مستويات الظاهرة الأمنية أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله أهم إسهامات مدرسة كوبنهاغن في تحليل الظاهرة الأمنية ملتزمين بذلك بأهم إسهامات باري بوزان و تحليل الظاهرة الأمنية إضافة إلى مستويات التحليل الأمني و كذا نظرية الأمننة أما المبحث لثالث فكان عبارة عن ذكر أنماط التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري و أهم الأليات لمواجهتها من خلال دراسة أهم التهديدات الأمنية في المنطقة كالإرهاب و الأزمة المالية إضافة إلى ازمة الطوارق .

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان **العقيدة الأمنية الجزائرية و أنماط التهديد الأمني الإقليمي : قراءة في طبيعة العلاقة** تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مبادئ و مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال تعريف العقيدة الأمنية الجزائرية و كذا أهم العوامل المؤثرة فيها إضافة إلى أهم السمات و المرتكزات التي تميز هذه العقيدة أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى العقيدة الأمنية باعتبارها قيدا لتحقيق الأمن الوطني الجزائري من خلال ذكر أهم تحديات السياسة العامة الأمنية في الجزائر بالإضافة إلى التطرق إلى فاعلية العقيدة الأمنية الجزائرية و التكيف مع التهديدات الجديدة إضافة إلى استراتيجية الجزائر الأمنية إقليمياً والبدائل المتكاملة للتدخل دون ان ننسى تعديل المنظور الأمني الجزائري و أهم تحدياته.

الفصل الأول: الجزائر وإشكالية الأمن الإقليمي- رصد لأنماط التهديد الأمني-

تمهيد:

شهدت البيئة الأمنية للجزائر مؤخرا عدة تحولات واضطرابات كان لها الأثر على الفعل الأمني الجزائري و قد شهدت البيئة الإقليمية المغاربية و الساحل الإفريقي و دول الجوار خاصة الجنوبية و الشرقية تنامي مطرد لتهديدات و التحديات الأمنية الجديدة بصورة كان لها انعكاسات مباشرة و خطيرة على الامن الوطني الجزائري ، فقد عرفت دول الجوار أزمات أمنية و سياسية حادة كان ابرزها ازمتي مالي و ليبيا اللتان شكلتا تحديا امنيا كبيرا بالنسبة للجزائر نظرا لما انجر عنهما من تنامي للتهديدات اللاتماثلية خاصة الإرهاب ، و تجارة السلاح و المخدرات و الهجرة غير الشرعية و ما يدعو للقلق هو طبيعة و نمط هذه التهديدات المعقدة و المركبة التي أصبحت على المستوى الإقليمي و لها ارتباطات عالمية

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته

إن مفهوم الامن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لانه نسبي ومتغير و مركبو ذو مستويات متنوعة،يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة و غير مباشرة من مصادر متعددة تختلف درجة خطورتها و أنوعها و أبعادها سواء ما تعلق بالفرد كوحدة للتحليل أو الدولة أو النظامين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: تعريف الأمن

الفرع الأول:المعنى اللغوي للأمن

الأمن مضاده الخوف والفزع، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه وربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا الله ـ عز وجل ـ عباده إلى الإيمان به لتحقيق لهم الأمن والأمان [1].

ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " [2]ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف.

أما المعنى الإتمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité فهو يوحي إلى التناقض الجوهري بين الجزء Sine والذي معناه " بلا أو بدون " San، و الجزء Cura ومعناه "عناية" Soin , اللفظتين تكونان مع بعضهما معنا غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية" و بالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف [3]،الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية[4]-إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به " التحرر من الخوف والقلق" وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية

"Sciences Social of EncyclopidiaThe"بـ "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجي[5].

الفرع الثاني:المعنى الاصطلاحي للأمن

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام، وقد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف للتفادي الوقوع في التحيز والذاتية، ومن بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي :

يري وولتر ليبمان :" Lippmann Walter أن الأمة تبقي في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت

---

[1]- محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة،مصر، مكتبة الإمام البخاري، الطبعةالأولى،2009،ص ص9-13.

[2]-سورة قريش الآية 3 و4

[3] 3 Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003- 2004,p.35.

[4]-زكريا حسين،" الأمن القومي"،تم تصفح الموقع يوم:2013/03/27

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml.

[5]-عمر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظور إقتصادي"،أعمال ندوة الأمن العربي:التحديات الراهنة.. والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11/01/1996،باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي- الأوروبي،الطبعة الأولى،1996،ص84.

للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه '" يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة. [1]

وفي نفس السياق نجد أن فرديريك هارتمان فيري Ferry Hartman Frederick يعرفالأمن:"أن الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة "يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة و الذي بدونه لا يتحقق أمنها. [2]

كذلك نجد أن جوزيف ناي Nye Joseph يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره:"غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى للأمة التي ستكون آمنة السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها، وسكانها،وثقافتها ورخائها الإقتصادي الذي يجب أن يكون آمن من الدمار والأضرار الكبرى [3]

أما روبرت ماكنمارا McNamara Robert فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نمواً صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرف مكنمارا الأمن:" إن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية،وإن كان يشملها، والأمنليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنميةيتبين لنا من هذا التعريف أهمية البعد التنموي في الأمن لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة و دوره في حمايتها[4] .

ريتشارد أولمان Ullman Richard في عام 1983 وفي مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن'' Security Redefining''حاول وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه: "نشاط أو سلسلة من

الأحداث التي تهدد بشكل كبير و خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير بتضيق مجال الخيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة(أشخاص،جماعات،شركات) داخل الدولة، بإضافة إلى ما سبق فإن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة و نضوب الموارد ،و يتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية و الأفراد و الجماعات[5] .

إنتقد الواقعيون التفسير الواسع للأمن الذي قدمه أولمان، فقد دافع ستيفن والت عن المفهوم الضيق للأمن القائم على القوة العسكرية قائلا: " الدراسات الأمنية قد تعرف على أنها دراسات التهديد و إستعمال و سيطرة القوة العسكرية"، فوالت و الواقعيون التقليديون يخشون من توسع مفهوم الأمن فقد يجعل ذلك منه

[1]- جون بيليس، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى ، 2004 ، ص414.

[2] - طروب بحري، " الأمن الغذائي:المفاهيم و الأبعاد "، مجلة المفكر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 07، نوفمبر 2011 ،ص 294.

[3] -Jams Wyllie,"Force and Security" ,in : Trevor C. Salmon and others ,issues in international relations , London and New York, Routledage ,2nd edition,2008, P. 74.

[4] - عمر عبد الله كامل، نفس المرجع، ص85

[5] -Richard H. Ullman ," Redefining Security", International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983, P. 133

مفهوما شاملا و مميعا لأن التهديدات العسكرية هي في الواقع الأكثر وضوحا في فترة ما بعد الحرب الباردة [1].

و قد عرف أرنولد ولفرز Wolfers Arnold الأمن في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان " الأمن الوطني كرمز غامض "، symble ambiguous as security National"، "أنه :" الأمن، بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، و بالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم[2] "، وقد إعتبر تعريفه من أكثر التعاريف عملية حيث أخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين ، و لكنه في نفس الوقت طرح إشكالا حول ماهية القيم المركزية التي يجب حمايتها هل تمثل السيادة، أو الوحدة الوطنية، أو الرفاه الإقتصادي...إلخ.

يعتبر تعريف باري بوزان Buzan Barry لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن بأنه:" العمل على التحرر من التهديد " فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد، ويضيف كذلك أن الأمن القومي هو:" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية[3] "،من هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها. يرى بوزان أن مفهوم الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل تتمثل في:البدأ بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، انتهاءابالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية [4]

وعلى اعتبار أن الأمن هو عملية التحرر من الخوف فقد وصف كل من بوث Booth وويلر Wheeler هذه العملية " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نُظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر[5]

يعد مفهوم الأمن بوصفه تحررا من التهديد أمرا واضحا، غير أنه يثير عددا من التساؤلات هي :من يحمي المرء؟ ماذا يحميه؟ من أي تهديد؟ من حيث المبدأ ينطبق الأمن علي أي شخص أو على أي شيء، وقد يتحدث المرء عن الأمن العالمي، و الأمن الدولي و الأمن القومي، و الأمن الإقليمي، أو أمن المؤسسات، أو الجماعات، أو الأفراد، و كذلك يمكن أن ينطبق المفهوم على أي من التهديدات [6]

مما سبق نستنتج عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الأمن، وهو راجع لتنوع مدارس الدراسات الأمنية، وإختلاف كيفية طرح كل مدرسة على حدى لمفهوم الأمن من قبل المفكرين و الباحثين في هذا الميدان. مفهوم الأمن مثل السلام والعدالة، هو مفهوم متنازع عليه جوهريا، أساسيات هذا المفهوم هي طرح الأسئلة حول: من أو ما هي أهداف الأمن أو مرجعيات الأمن؛ من يوفر أمننا؛ ولمن يقصد هذا

---

[1] -Peter Hough, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004,P.7

[2] -Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', Political Science Quarterly, Vol. 67 ,N°:4, December 1952, P 485

[3]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر:الجزائر- أورورباو الحلف الأطلسي ،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005، ص 13.

[4]- سليمان عبد االلهالحربي، "مفهوم الامن مستوياته وصيغة تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، 2008،ص 17.

[5]- جون بيليس و ستيف سميث،مرجع سابق، ص415.

[6]- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي،الإمارت العربية المتحدة ،أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 269.ص، 2009

الأمن، الأفراد، الجماعات،الأمم، الدول، الأقاليم، العالم، أو حاجات معنوية مثل القيم؟ أجوبتنا على هذه الأسئلة تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة،هناك زيادة في التمييز بين الأمن التقليدي والأمن الحديث،وعلى أقل تقدير فإن معظمنا يتفق أن مفهوم الأمن يوسع إلى حد كبير وبشكل مستمرليشمل الأبعاد مختلفة سواء العسكرية، والسياسية،والإقتصادية،والإجتماعية، والبيئية، ويشمل كذلك حتى الترابطات فيما بينها.ويعمق ليشمل وحدات مرجعية ذات طبيعة تختلف تماما عن الدولة (أفراد، جماعات، منظمات دولية حكومية/ غير حكومية...الخ)،[1] ولقد لخصت إيما روتشيلد Emma Rothschild الإمتدادات المتعددة للأمن في النقاط الأربعة التالية:

- امتداد تحتي، مفهوم الأمن ممتد من أمن الدول إلى أمن الأفراد و المجموعات...الخ.
- امتداد إلى الأعلى؛ من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي أو سلطة فوق قومية.
- امتداد أفقي؛ من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي و الإقتصادي و البيئي ، أو الأمن الإنساني.
- المسؤولية السياسية لضمان الأمن هي نفسها تمتد و تنتشر في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية صعودا إلى المؤسسات الدولية، نزولا إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية ، و جانبيا إلى المنظمات غير الحكومية، و إلى الرأي العام و الصحافة، و القوى المجردة للطبيعة أو السوق[2] .

المطلب الثاني: مستويات تحليل الظاهرة الأمنية

قبل الخوض في تعميق حقل الدراسات الأمنية ومرجعية التحليل الأمني استنادا إلى المقاربات التي تحدثت عن مستويات التحليل الأمني، وفي سياق التهديدات الأمنية الجديدة يعد روبرت كابلن أهم باحث أشار إلى القارة الإفريقية والى تهديدها بالعديد من الظواهر كالندرة، الجريمة،العشائرية والأمراض ومهددات النسيج الاجتماعي كما قال كابلن واعتبر القارة الإفريقية أكثر طردا للسكان جراء المشاكل المركبة ذات الطبيعة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية ويضيف في ذات السياق بأن البيئة

تلعب دور القوة المعادية وكذا الصراع على الموارد هو السبب الرئيسي للمشاكل والتهديدات في القارة الإفريقية.[3]

إن معاناة القارة الإفريقية من كل هذه المشاكل جعلها مصدرا للقلق المتنامي على الأمن الوطني، الإقليمي أو حتى العالمي وبالتالي ستكون هاجس المستقبل بتعبير -روبرت كابلن-.

الفرع الأول: مستوى الفرد والمجتمع:

أصبح امن الدولة غير ممكن دون تحقيق امن الفرد وتنمية عوامل رفاهيته وهو ما تترجمه التشريعات الدولية خاصة مشاريع الأمم المتحدة والعديد من الاتفاقيات الدولية وأدانت كل أشكال العنصرية والتميز

---

[1] -Oliver Richmond and Jason Franks, "Human Security and the War on Terror", in: Felix Dodds and Tim Pippard, human and Environmental security: An agenda for change, London, Earthscan , 2005 , P.28.

[2] -Simon Dalby, Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda, Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, N°:30,April 2000

P.6, http://www.ligi.ubc.ca/sites/liu/files/Publications/webwp30.pdf.

[3] -Robert D.Kaplon ,the comingAnarchy How xarity, crime, over populion, tribalism and disease are rapidlydestroying the social fabric of ourplanet ,from the web sit:www.theatlantic.com /1994/th-coning-anarchy/4670/.

وكل جريمة ضد الفرد تعتبر انتهاكا ضد الأمن العالمي هو ما سوف تشير إليه في مطلع هذا المحور وذلك بدراسة الإبعاد المختلفة للأمن المتمثلة في امن الفرد(الأمن الإنساني والمجتمعي) ،الأمن الوطني القومي, الأمن الإقليمي (مركب الأمن الإقليمي) والأمن الدولي وهو المستوى الأخير في مستويات الأمن وبالتالي تنطلق من أضيق لأمن مستوى ما أنتج لنا تعميق مفهوم الأمن .

يعرف الأمن على مستوى ما تحت دولتي بأنه أضيق الآمون واعقدها فامن الفرد أصبح تابعا لمفهوم الأمن الإنساني, وذلك نتيجة للعديد من الأسباب أولها التحول في مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي كشف عن عمق مشاكل الأمن الإنساني(المخدرات, الجريمة, الإرهاب الدولي والفقر) وثانيا التغير في طبيعة النزاعات الدولية وتزايدها من خلال تراجع النزعات التماثلية وبروز التهديدات اللاتماثلية وأصبحت الصراعات داخل الدول القومية أكثر منها بين الدول كالحروب الأهلية، بورندي والسودان وهي صراعات معقدة لأنها تتعلق بالهوية والدين, فبين عامي1990-2001 شهد العالم 57 صراعا داخليا [1]

فاليوم أصبح الإنسان محورا أساسيا في أي عملية تنموية تهدف إلى تحقيق الأمن الوطني وهو الإطار النظري الذي سيسمح بتحليل الواقع المغربي خاصة في الحديث عن الأمن المجتمعي مثلما تحدثنا عليه سالفا وذلك لخصوصية هذه المنطقة.

الفرع الثاني:المستوى الإقليمي:

فسوف نتحاشى الحديث عن مستوى الدولة لان الواقعية تحدثت وركزت عن هذا المستوى وهو النقد الموجه لها من طرف المنظور النقدي وبالتالي يمكن في هذا الإطار الحديث عن الأمن الإقليمي الذي هو عبارة عن تنظيم مركب من عدد محدود من الدول تجمعهم المصالح المشتركة، تهدف إلى دعم ركائز وأسس الأمن الإقليمي ومن ابرزالنماذج عن هذا المستوى مجلس التعاون الخليجي ومنظمة جامعة الدول العربية كمنظومة إقليمية أوسع.

يعتبر هذا المستوى من أهم المستويات التي تطرقت لها مدرسة كوبنهاغن بالدراسة والتحليل وهي -المجمعات الأمنية- كمقاربة للأمن الإقليمي الذي اعتبرها بوزان ظاهرة علائقية فلا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الدولي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية [2]

هذا المستوى طرحه باري بوزان وأطلق عليه اسم المركب الأمني الإقليمي فالأمن الوطني الجزائري لا يمكن عند دراسته وتحليله اعتماد مستوى معين لان ديناميكيات الأمن مركبة بالأساس ولا يمكن لها تحقيق أمنها بعيدا عن هذا المستوى الإقليمي ألمغاربي.

الفرع الثالث: المستوى الوطني:

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة NATIONAL بالإنجليزية أو الفرنسية. والأمن في هذا المستوى يعني: توفير الأليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع،ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسين هما :

[1] -Human development Report1994,by united nations development programme (UNDP),New York: Oxford University Press,1994,p.25.

[2]- قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الإستراتيجية و المستقبليات ، جامعة الجزائر3 ،2014 ،ص 115

- هو مدى سيطرة السلطة السياسة على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العملالسياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور"الدولة البوليسية" التي يعرفهاالمفكر"LASSWEL" أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية .

- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

- فالأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية ، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة...الخ ، فهو حالة الثقة و الطمأنينة نحو حماة كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف ، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسية [1].

الفرع الرابع: المستوى الدولي:

فكرة نظرية الأمن الدولي انه أي اعتداء يقع على أي دولة تعد اعتداء على الجماعة الدولية، ولا تقع مسؤولية رد الاعتداء على دولة لوجدها بل هي مسؤولية جماعية، وتضامن المجتمع الدولي لأول مرة وبعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء عصبة الأمم وبعدها جاءت هيئة الأمم المتحدة كهيئة عالمية شهر على تكريس واحترام القانون الدولي وحفظ السلم والأمن العالميين جراء ما لحق بالعالم من خسائر مادية وبشرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

المبحث الثاني: الأمن الوطني والأمن الاقليمي:دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن وأبحاثها في السلام خاصة عند المفكر باري بوزان**barrybuzan**الذي يعتبر من الأوائل الذين أسسوا لدراسات السلام إضافة لإسهاماته في تقديم تصورا أمنيا مميزا ربط فيه الأبعاد الداخلية بالخارجية وتخلى عن الفكرة القائلة بأن الإنسان ذو طبيعة شريرة كما تحدث عنها الواقعيون الكلاسيكيون[2]

المطلب الأول: باري بوزان والتحليل الأمني الشامل:

[1]- قسوم خليل، مرجع سابق، ص 115.

[2]- سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، دار الروافد الثقافية، الطبعة الأولى 2017 ، ص121.

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر " باري بوزانbarrybuzan " الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية people state and fear: The National : securityproblem in international Relationsالصادر عام 1991، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها يوهان التونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الد ول.

يعد باري بوزان من أبرز مفكري مدرسة كوبنهاغن، إلى جانب وجاب دو ويلدjaab de wilde، وأول ويفرOLE Weaver، والعديد من المفكرين الذين يعملون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام، وتنطلق مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعىune démarche ، وأن الفاعلين Actorينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننةSecuritisation، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء[1]

كما تعتبر مدرسة كوبنهاغن أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، حيث انطلقت من إرادةٍ في تأسيس مسار خاصّ للدّراسات الأمنية يسمح بالتغلّب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدّولية، عن طريق مدّ مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحث وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدّول فقط، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فإن مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبًا "غير قابلةٍ وويليامز Huysmans للتصنيف"، فماك سويني يعتبر أنّ أغلبية أعمالها "موضوعيّةٌ وواقعيّةٌ"، في حين أنّ هويزمانز Huysmans وويليامز Williams يعتبرانها "خليطًا من الواقعيّة والبنائيّة.

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكن يشمل على أحيان أخرى على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود،كما يعتبر باري بوزان الأمن بأنه:

"العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فانه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا الى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود[2]

[1]- عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة رسالة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، ص 40.

[2]- Barry buzan " new patterns of global security in the twenty – first centery international affairs 3(1991) pp 432- 433

ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد" الانفلات منه أو تحييد هكليا "، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا

فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية[1]

وينطلق بوزان في دراساته من أعمال جونهارز حول "المعضلة الأمنيّة"، إذ اعتبر هو أيضًا أنّ الفوضى الدّوليّة تعرّض الدّول للمعضلة الأمنيّة، لكنّه يعتقد أنّ الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولةٍ ما على مستوى التحليل النسقي فقط: بقدر ما هذه المقاربة صالحةٌ بالنسبة للقوى الكبرى التي تتأثر حقيقةً بالنظام الدولي في عمومه، بقدر ما لا تتكيّف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصّة بباقي الدول، فإن كان أمن القوى الكبرى يتأثرّ بما يحدث ضمن النسق الكليّ (النظام الدولي) نتيجة اتساع شبكة مصالحها، فإنّ الأنساق الفرعية الأخرى (الدول والأقاليم الصغيرة) لا تتأثّر دائمًا بما يحدث في مناطق بعيدةٍ عنها جغرافيًا.

كما تكتسب مقاربة بوزان أهمية كبيرة بالنظر لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية، وإدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات، فقد أشار إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني، موضحا أنه مصطلح خلافي بالأساس ليس فقط بسبب اندراجه ضمن معظم مجالات الحياة الاجتماعية واليومية، كون المصطلح في حد ذاته من المرجح أن يكون ذو دلالات إيديولوجية وأخلاقية ومعيارية، وعليه فهذه النبرة الإيديولوجية التي تمنع أي توافق في الآراء بشأنه هي التي تجعله مصطلحا خلافيا بالأساس، فبحسب " والترغاليwalter B. Gallie " هناك فرضيتين تجعلنا نجزم أو نقر بأن مصطلحا ما خلافي بالأساس من عدمه:

1-على المفهوم أن يكون قابلا للتقييم Evaluable بمعنى أنه يعتمد على بعض الإنجازات، وعملية كهذه تتطلب معاييرموضوعية تقريبا لتحديد أي مفهوم هو الأكثر معنا، فمن الممكن أن يكون مصطلح الأمن مماثلا لذلك بالنسبة لمن يتبعون نهج الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، فنظرا لكونها ضمن نظام مساعدة ذاتية، تسعى الدول للبحث عن السلطة والقوة، والفائز هو الحاصل على أكثر من غيره بالقيمة المطلقة، ويبقى الأمن هو الثمن النهائي في لعبة السياسة الدولية.

2-أن يكون المصطلح على درجة عالية من التضارب والتناقض ما يولد نقاشات لا تنتهي، ليس فقط حول طبيعته بل حول تطبيقاته العملية أيضا، تبعا لذلك يكون الأمن مصطلحا خلافيا بالأساس فقط إذا كانت النقاشات حياله لم تثمر ولا حلا قابلا للتطبيق بالرغم من نوعية وكم الأفكار والبراهين المكونة لبناء المناقشة.

المطلب الثاني:مستويات التحليل الأمني من منظور مدرسة " كوبنهاغن":

إنطلق باري بوزانBuzanbarryمن الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها والتزWaltz، مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة

[1]- عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري 2009، ص13

والنظام الدولي في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها المرجعية الأهم، وبناء على هذه الطروحات يقترح ميلر Muller ثلاث مستويات لدراسة الأمن ويورد فيها الكيان من جهة والقيم المهددة فالكيان الأول هو الدولة وما يهدده عنصر
السيادة والقوة، والكيان الثاني هو المجموعة وما يهدده هو الهوية، والكيان الثالث والأخير هو الفرد وما يهدده هو البقاء والرفاه.[1]

كما يرى بوزانBuzanبأن الدولة تتشكل من ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية (القومية) Nationalisme، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث.

كما فرق بوزانBuzanبين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل والتزwaltzتقاس فقط بمدى قدراتها المادية، فإن بوزان يراها تقاس تبعا لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي-الاجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني[2].

كما قطع بوزان الصّلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني (الواقعية أساسًا) التي تطبّق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي والدولي، لكنّ هذا لا ينفي أنّه بقي قريبًا من بعض المسلّمات الواقعية خاصّةً عندما اعتبر أنّ:

*الدّولة هي الوحدة المرجعيّة الأساسيّة للأمن.

*الجماعات الإنسانية (أو الانسانية جمعاء) هي المعنية بالأمن حقيقةً وليس الأفراد، فإن كان من المتّفق عليه أنّ أمن الأفراد هو السّبب الذي تأسّست من أجله الدّولة، فإنّه يمكن أن تكون هي أيضًا مصدرًا للأمن، "يمكن للأفراد أن يكونوا مهدّدين بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول"، إذًا فأمن الأفراد ليس مستقلا في حدّ ذاته، بل تابعٌ بشدّة لبنى تتعدّاه (الدّولة، النظام الدولي)، وبالتالي لا يمكن أن يكون في حدّ ذاته مستوى أساسيًا للتحليل في الدّراسات الأمنية؛
*مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان: فوضوية النظام الدّولي (غياب حكومةٍ مركزيّةٍ على المستوى الدولي)؛ التفاعل بين الوحدات المكوّنة للنظام (الدول)؛ والتنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسيّة للنظام.
ويختلف بوزان عن الواقعيين في:

[1] Renate krnter, the art of possible the scenario method and the third debat in international - relations theory, a master thesis in ir university of amesterdam, nov. 1998, p9

[2] - Alex Macleod Anne – marie d'aoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et résistances ; éd ; Alex Macleod et dan O'meara (Québec ; Athéna éditions, 2007) p364

*تمييزه بين الدول تبعًا لأنظمتها وفعّالية سلطتها، وأخذه بالاعتبار عناصر متعلّقةٍ بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه، ومثل واندت Wendt يميّز بوزان بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالاعتماد على وجود دول مهيّأةٍ للتعاون أو لا، ومدى تقبّلها لقواعدٍ ومؤسّساتٍ تسمح بتنظيم علاقاتها.
*رؤيته لضرورة التخّلي عن التمييز التقليدي بين "الأمن الداخلي" و"الأمن الخارجي" ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني).[1]
*إكتشافه لوجود توترّ دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي وبأنّ هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن.
4-تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتيّة للتهديد الخاضع قبل كل شيءٍ إلى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين، واعتقاده أنّ المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلقٌ بالأمن هو ظرفيٌ وغير ثابتٍ (متغيّر).

المطلب الثالث:نظريةالأمننةSecuritization Theory :

إن الجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو إعتبارها الأمن كفعل خطابي، بحيث أشار وايبفر Weaver إلى ذلك بالقول:" يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك"

هذا، وتشير فكرة الأمننة إلى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب وكان له القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد.
فضلا عن شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي، كما يعني بوزان:
"إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون
موجودين أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة
نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة[2]
هذا، ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بأن إطار الأمننة يستند إلى ثلاثة معاني:
أولا-شكل الفعل: the form of the ac المبنى أمنيا مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.
ثانيا -سياق الفعل:context of the actمحدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل

[1]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص.120
[2]- قسوم سليم، نفس المرجع، ص 122

ثالثا -طبيعة الفعل:natur of the actمن خلال معرفة مهددات الأمن
كما جادل واييفر بأنه لا يمكن إعتبار الأمن كحالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما بين أنه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وتعرف أعمال الخطاب على أنها أفعال تؤدي عبر الخطاب، وهي تشير إلى وحدات صغيرة تحدث فعلا (أمر / وعد / طلب) عن طريق اللغة، إلا أن واييفر اهتم بمفهوم الأداء الذي طوره أوستين، الذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية (أعلن / قال / وعد / دعا / حكم) هي من الأشكال التعبيرية المكونة للفعل، فضلا عن إعتبار أفعال الخطاب وفقا لمدرسة كوبنهاغن أدوات تستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم[1].

المبحث الثالث: أنماط التهديد الأمني للأمن الوطني الجزائر

نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل والتاثيرات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و التي نتجت عنها تحول في طبيعة التهديد حيث برزت إلى الوجود ما يسمى بالتهديدات اللا تماثلية، و بما أن الجزائر تعتبر من بين أكبر الدول على الصعيد الإقليمي من حيث المساحة إضافة إلى هشاشة دول الجوار أمنيا، فإنه برزت أنماط من التهديدات أثرت بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري.

المطلب الأول: أنماط التهديد للأمن الوطني الجزائري:الآليات الجزائرية لإحتواء أزمات المنطقة

يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة منالمؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم موضعة هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي، للسياسة الخارجية الجزائرية التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي.

ولعل أهم ملمح ينبغي التأكيد عليه هو أنه فواصل زمنية متقاطعة تشكلت مجالا مهما لفهم السلوك الجزائري، كما أن هناك عقيدة أمنية (Doctrine sécuritaire) وثوابت دستورية إجرائيةPrincipeconstitutionnel et Opérationnel تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر بالغير، وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية[2]

[1]- عامر مصباح،نظرية العلاقات الدولية، الجزائر: دار الكتاب الحديث،2009،ص25
[2]- بوحنيةقوي،«إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي»، تم تصفح هذا الموقع في 2021/07/27 نقلا من الموقع الالكتروني:20:20الساعةhttp://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

تعتبر منطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني .ويعدّ الشريط الساحلي الصحراوي ، قضية حيوية للأمن القومي الجزائري ,نظرا إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديداً في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها ضخامة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية ما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباعِ والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية .وتعتبر جملة هذه المميزات بمنزلة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية و الإقليمية[1].)

باعتبار أن الجزائر لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دوليا بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل أجنبي، فإنها بخبرتها وضعت نفسها في مكان يحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليميا ودولياً قاريا ، بل كانت لها المقاربة الأفضل من كل المقاربات لمعالجة التهديدات في منطقة ساحل الصحراء بتفضيلها لغة العقل والحوار على البندقية والدبابة والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام ، وباعتراف المجتمع الدولي من خلال عدة زيارات رسمية لعدة دول كبرى حثت الجزائر على لعب دور الدركي أو الشرطي في المنطقة التي ترى في هذا الدور دور سيغرقها في أوحال (مشاكل نزاعات صعوبات...)

لا خروج منها، كما أنه مبدأ لا يتماشى مع سياستها الخارجية، ومن هنا يمكن القول أن المقاربة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل تقوم على ما يلي:

1-الاعتماد على الدبلوماسية كنهج في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي ولاسيما أنها تدرك أن جوارها يمثل حزام ناري يهددها في حدود يتجاوز طولها 6343كلم، وبالتالي فإن الأمن الجواري الجزائري يرتبط بخمسة معضلات أساسية وهي كما يلي:[2]

2- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجواري

3- تعدد الصراعات لاسيما منها الهوياتية والقبلية

4- انتشار لجميع أشكال الجريمة خاصة منها الخطيرة كتجارة الأسلحة والمخدرات.

5- ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاور خاصة وأنها شهدت (06) ستة انقلابات منذ بداية الألفية الثالثة (تشاد،موريتانيا،مالي...).

6- الخريف العربي الذي جعل الدول تنطلق من الصفر بل تحت الصفر في ليبيا والتخوف من سيناريو جزائري تثيره أيادي مصلحية.

لذلك فإن الجزائر تدرس الأوضاع الأمنية جيدا في منطقة الساحل،وتتمسك بالمبادئ التالية:

*عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

---

[1]- محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرارُ والتغير " ، تم تصفح هذا الموقع في 2021/07/22، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf

[2]-جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومىالجزائرى"، تم تصفح هذا الموقع في 2021/07/22 ، على الساعة 20.23نقلا من الموقع الالكتروني:http//:democraticac.de?/p24

*تغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح
*انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة
*حل النزاعات بالطرق السلمية
*التنسيق والتعاون المشترك بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل باعتبار أن أمن الجزائر هو أمن الجار وأمن التهديدات أصبحت زاحفة (greeping)
*التعامل مع المجتمع الدولي بتوجه يرفض دفع الفدية للإرهابيين ومكافحة الإرهاب ومنع انتشاره.
*رفض التدخل الأجنبي ومحاولة حل المشاكل الإفريقية بأيادي إفريقية كما يقول المثل"أهل مكة أدرى بشعابها" لأنها إفريقيا تدرك وتفهم عناصر مسببات مشاكلها أفضل من الغرب وهذا لا يعني العزلة بل
*تقديم الدعم الغربي لاسيما المادي للإفريقيين لمواجهة التهديدات.
*تأمين الحدود الجزائرية بأزيد من147 ألف جندي،والتركيز على الجنوب الجزائري لاسيما وأنه يمثل "البطن الرخو" للأمن القومي الجزائري لاتساع المساحة،ومن جانب آخر فإن الجزائر بهذا لا تؤمن حدودها فقط بل حدود الدول المجاورة لها[1]

انقلبت الموازين السياسية واكتسبت الجزائر في حربها بعد هجمات 11 سبتمبر2001 انقلبت الموازين السياسية واكتسبت الجزائر في حربها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية، وأصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني و الاستخباراتي والعسكري لتصدي لمصادر التهديدات والأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي, ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة منذ حرب الرمال 1963أصبح الأمن القومي الجزائري مهددا من الخارج، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، والذي يرجع لعاملين الأول الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي، والثاني سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا ومصر، وما ترتب عن ذلك ّمن آثار جد ّسلبية على الأمن الوطني في الجزائر، وقد تعددت الفواعل المهددة للأمن في المنطقة وأبرزها ما يلي:

المطلب الثاني:تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة (التهديدات الصلبة):

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية يونيو/ حزيران 2010 بتين زاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية، سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006 بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

[1]- جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى"، تم تصفح هذا الموقع في 28/06/2021، على الساعة 15.30نقلا من الموقع الالكتروني: http//:democraticac.de?/p2448

تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري.[1]

يعد الساحل منطقة مثالية لحركة مرور الأسلحة، فقد أصبح الطلب عليها مكثفا بسبب العديد من الصراعات، إذ تتحدث التقديرات عن وجود نحو 80ألف قطعة سلاح من نوع كلاشينكوف، ما غذي الشبكات الإجرامية العاملة في التهريب والجماعات الإرهابية وازدادت هذه الظاهرة بشكل وعودة الطوارق الذين "معمر القذافي " كبير ومتسارع من جراء إفرازات الأزمة الليبية وسقوط نظام قاتلوا إلى جانبه مدججين بالأسلحة.

المطلب الثالث: أزمة الطوارق

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960, ومالي 1960, وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962 , عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة، في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار» المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.

معلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر)

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دوليتي مالي والنيجر اللتان مارستا

[1]-بوحنية قوي، مرجع سابق، ص83.

تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبالتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006 وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة،

وقد خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد مند 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة. (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر/كانون الأول 1991 , لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير/كانون الثاني 1994, لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس / آذار 1992, لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل /نيسان 1994 , لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994 , لقاء تمنراست من 27 إى 30 يناير/كانون الثاني 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس / آذار 1996، نظمت الحكومة المالية

على إثره بمنطقة تمبكتو حفل «شعلة السلام» اجتمع فيه جميع الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.[1]

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا وتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي. وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة. وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في يوليو/ تموز

[1]- بوحنيةقوي ، ،مرجع سابق، ص 84

2006تحت اسم «تحالف23 مايو من أجل التغيير» الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا فيه، ولتجسيد الاتفاق أنشأ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فبراير/شباط 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو/ تموز، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و 24 مارس /آذار 2008. ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة فاشتدد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس شهر مارس/ آذار2008 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 24إلى27 يوليو/تموز 2008) وجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود، وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي.

إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار واطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع، صعب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتالات المستمرةً[1]

تعتبر أزمة الطوارق أزمة فوق دولتية تضم كل من ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وشمال بوركينافسو، وهي من أعقد التحديات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي الجزائري منذ زمن قديم ويرجع أصل مشكل الطوارق إلى سياسات الإستعمار "فرق تسد" الذي لم يراع الحدود الأنثربولوجية للمجتمعات ووزعها على الحدود،ولقد اشتدت هذه الأزمة مع زيادة تهميشهم من طرف الدول التي تضم الطوارق خاصة في مالي(الشمال) والنيجر مما جعلهم يهاجرون نحوالجزائر وليبيا ويحملون السلاح ضد حكومات بلادهم.[2]

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية

يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي«ألفريد صوفي» إشكالية الهجرة بقوله «إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات.

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر، والذي يتوسط دول المغرب العربي وتميزه بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، هذه الوضعية شكلت نقطة عبور ووجهة لأفواج من

[1]-بوحنيةقوي ، ،مرجع سابق، ص85

[2]- جارش عادل، " تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى" ، تم تصفح هذا الموقع في 18/06/2021 ، على الساعة 12.40نقلا من الموقع الالكتروني: http//:democraticac.de?/p2448

الأفارقة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرقا ووسائل متعددة، حيث وجدت هذه الأفواج مجالات لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير، وكذلك بعض المناطق الغربية للوصول إلى أوروبا ، وفي السنوات الأخيرة تعمقت الظاهرة في الجزائر حيث تحولت من دولة عبور إلى دولة مصدر، ولهذا انتهجت الجزائر جملة من الإجراءات تنوعت بين القانونية والأمنية والتعاون الخارجي لمكافحة هذه الظاهرة.

إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير القانونية في الجزائر التي تنامت فيها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بعدما كانت دولة عبور، حيث اقتصرت وسائل المكافحة على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في لمساجد، وفي جو استياء كبير من طرف النواب في البرلمان الجزائري ومنظمات أخرى. إلى غاية صدور قانون 2009 الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان"الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني "(قانون رقم 1-09 المؤرخ في 25 فبراير 2009) بنص المادة 175 مكرر.[1]

يعتقد كثير من الباحثين في شأن الأمن الجزائري أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية، وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية:

- إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية، ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصا مرحلة الإشعاع الدبلوماسي (مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي).
- إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة المتأتية من خارج حدود الدولة، بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الخروقات.

إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري احترافية أكبر في ظل الإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، بما يكفل تقوية المنظومة الدفاعية الوطنية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة. [2]

إن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر.

عملت الدولة الجزائرية على تبني إستراتجية مدروسة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمحور حول الأولويات الثلاث الآتية:

- معرفة التدفقات:

من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية

---

[1]- محمد الخشاني، " أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا" ، تم تصفح هذا الموقع في 2021/07/25على الساعة 18:09 نقات من الموقع الالكتروني

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f20

[2]- خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجيستير في العلوم االسياسية، تخصصعلاقات دولية واستراتجية، جامعة محمد خيضر بسكرة2013-2014 ص 110-111

بضرورة معرفتها ، وبناء عليه منذ سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية ، كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرة والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة بمساعدة مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب أي وزارتي الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ، العمل والتضامن الاجتماعي والداخلية والوحدات المحلية والشرطة والإدارة العامة الأمن الوطني والجمارك والجيش الشعبي الوطني .

- السيطرة على التدفقات:

من خلال ثلاث أنواع من الأعمال:

-التوقيفات.
-السجن والطرد.
-الحكم المتسامح: لأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية، وبذلك فضلت السلطات الجزائرية لدوافع إنسانية تفادي اللجوء إلى الطرد والسماح بتجميع الأشخاص الموقوفين في مواقع تحت المراقبة

التعاون: فالسلطات الجزائرية وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وذلك من خلال:

- التعاون مع الدول الأوروبية: فالتعاون مع الدول الأوروبية سواء على المستوى المجموعة الأوروبية أو على المستوى الثنائي (فرنسا – ايطاليا – اسبانيا) على مستوى المجموعة يهدف إلى ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات.

- التعاون الإقليمي: فالجزائر تحاول من خلال إشراك دول الساحل أن تربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية بترقية الديناميكية الإقليمية، وفي هذا الإطار تشارك في منظمة النيباد وتتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني مع مالي.[1]

في ضوء ما سبق يمكن القول أن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناء على هذه المحركات يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي.[2]

[1]- ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائرمن منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 94-95

[2]- نسيم بلهول، "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني "، دار الحامد ، الأردن، 2015 ص 482

خلاصة:

إن الأزمات الأمنية في المنطقة المغاربية و الساحل الإفريقي ناتجة عن الضعف و الفشل الدولاتي (مالي و ليبيا) و إنتشار الجريمة المنظمة كالمخدرات بمختلف أنواعها و تجارة و تهريب السلاح و الهجرة غير الشرعية و تنامي ظاهرة الإرهاب في صورها الجديدة (هذه التهديدات أصبحت ذات بعد إقليمي و لها إرتباطات عالمية و تشكل بنية علائقية معقدة و مركبة فيما بينها) بالإضافة إلى أزمتي ليبيا و مالي التي شكلتا توترا أمنيا عالي الحدة على الحدود الجنوبية و الجنوبية شرقية بما صاخبها من تنامي للتهديدات و التواجد الاجنبي على الحدود الجزائرية " فرنسا في مالي " و القوات الأجنبية في ليبيا حيث ان كل هذا كان له الأثر السلبي على الأمن الوطني

.

الفصل الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية وأنماط التهديد الأمني الإقليمي – قراءة في طبيعة العلاقة -

تمهيد:

إن الحديث عن موضوع العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التحولات البيئية الإقليمية وتداعياتها على الامن القومي الجزائري يكتسي أهمية قصوى، فهو متعلق أولا بموضوع طغى على أهم المرتكزات في العلاقات الأمنية الإقليمية في المنطقة، كما ان الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي والتي شهدتها ومازالت تشهدها دول الجوار خاصة الشرقية (تونس، ليبيا) دون ان نغفل عن الإشكالات والمعضلات الأمنية على مستوى منطقة الساحل، كل هذه المتغيرات أدت بالضرورة إلى النظر في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول:مبادئ ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

إن الحديث عن موضوع العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التحولات البيئية الإقليمية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري يكتسي أهمية قصوى ، فهو متعلق أولا لباح داهم المواضيع في العلاقات الدولية و السياسات الدولية الراهنة ، كما أن الطبيعة المتغيرة لتلك التهديدات الأمنية المتغيرة و محاولة إسقاطها على التجربة الجزائرية التي عانت من أثار العشرية السوداء و مازالت تشهد تهديدات البيئة الإقليمية على استقرارها خاصة في ظل التحولات و التغيرات التي شهدتها و مازالت تشهدها دول الجوار خاصة الشرقية (تونس و ليبيا) دون أن ننسى الإشكالات الأمنية المتأتية من الساحل الإفريقي (أزمة مالي) دون أن ننسى التهديدات اللاتماثلية للبيئة الإقليمية الجزائرية كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و المتاجرة بالسلاح و غيرها .

المطلب الأول: ماهية العقيدة الأمنية:

قبل تعريف العقيدة الأمنية ينبغي أولا تحديد المقصود بكلمة"عقيدة" أصل كلمة عقيدة لاتيني وهو يعني عملية تعليم نظرية أو منهجا. وتعرف "العقيدة" على أنها مجموع الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع، ترشد وتوجه أفعال الإنسان في مجالات الدين الفلسفة، العلم والسياسة.

كما تعرف" العقيدة" على أنها جملة من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد-أو تكون جزءا من عمليتهم التعليمية والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية ،الاقتصادية ،الفلسفية الدينية والعلمية.[1] وكثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر)مثل العقيدة الماركسية نسبة إلى كارل ماركس (إلى سياسي)مثل عقيدة مونرو، أو حركة أفكار مثل ا(لعقيدة الليبرالية)، وتأخذ العقيدة بعدا إيديولوجيا إذا شكلت نظاما فريدا ومتناسقا من التصورات للعالم والتي تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد أو مناقشة.[2]

أما "العقيدة الأمنية" فتعرف على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاونيّ/غير تعاونيّ) وقراراتها على المستوى المحلي والدوّلي والتي: تحدد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية، كيفيات استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، سياسية، عسكرية أو غيرها)، كيفية توظيف هذه القوة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وأخيرا، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة عسكرية ،دبلوماسية أو غيرها لتطبق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع، وتسمح العقيدة الأمنية – بما تحتويه من مبادئ وقواعد-للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدوّلي وفي المقابل تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكيات الدول الأخرى.

---

[1] Alain Rey (Sous la direction de) ،- **«Définition de doctrine»**، Le Grand Robert de la langue française(Version électronique) ,2010.

[2] - -Dictionnaire Toupie, **''Définition de Doctrine'** 'http : //www.toupie.org/dictionnaire/Doctrine.htm

وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية. ويلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية.

كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب، المتوسط والبعيد، ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي[1]، وذلك من خلال تحديد ما يلي:

- كيف ترى وتعرف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟ من نحن
- ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة الاستراتيجية(الأمنية)ماذا نفعل؟
- كيف تنفذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟ كيف نفعل هذا؟
- كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق؟ كيف كنا نفعل هذا في السابق؟ [2]

وبالنسبة لتاريخ العقيدة الأمنية فإنها كتصورات كانت موجودة منذ القديم منذ الحروب النابليونية 1799وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية، لكن استخدامها بهذا التعبير عقيدة الأمن القوميهو بالأساس بالحرب الباردة، إذ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في 1947م في تأكيد على أن بلاده مستعدة لمواجهة التقدم الشيوعي وتدخله العسكري في بؤر التوتر في العالم، ورأى أنه بموجب عقيدة الولايات المتحدة فإن أي اعتداء على الأنظمة الحليفة لها-أو حتى المتجاوبة والمتلائمة مع سياساتها الخارجية-

يعتبر اعتداء على أمنها القومي. علاوة على هذا، بالاعتماد على عقيدتها الأمنية تلك، حاولت الولايات المتحدة دفع الدول اللاتين-أمريكية، التي كانت حيادية آنذاك إلى الانضمام إلى معسكر العالم الحر معتبرة-على لسان أحد وزرائها آنذاك" جون فوستر دولز "-أن الحيادية غير أخلاقية.

وكثيرا ما تصنع العقائد الأمنية من طرف قائد سياسي، خصوصا رئيس الدولة أو كبير دبلوماسييها، وتأخذ اسمه بعد رحيله (مثل عقيدة برجنيف وعقيدة مونرو)[3]، لكن هذا ليس دائما، ففي الدول أخرى تسمى العقائد بالأرقام مثل الصين. ونتجت العلاقة بين القادة السياسيين والعقائد الأمنية عن أن هذه الأخيرة هي "إدراكات قادة الدولة لمصالحها" [4]و "أن دوافع الدول ليست منفصلة عن دوافع صناع القرار والذين يتحدثون نيابة عنها ويصيغون قراراتها في إطار عقلاني". لكن هذا لا يعني عدم تأثر الزعماء والقادة بعوامل أخرى عند صياغتهم لعقائد دولهم سيما في الأنظمة الديمقراطية وعموما تساهم

---

[1]- قوي بوحنية،مرجع سابق، ص 90

[2]- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية ،2011. ص 55.

[3]- Charles Zorgbibe، **«l'avenir de la sécurité internationales»**، Paris: presses des sciencespo,2003، pp12-13.

[4]- Francis Sempa، **«US National security doctrines historicallyviewed»**، American diplomacy,2003، www.americandiplomacy.org.p01..

المؤسسات، التاريخ والإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية مع اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية.

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

وتركز الجزائر في عقيدتها على المبادئ الآتية:

- الفرع الأول:عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

وينقسم عدم التدخل إلى نوعين: عدم التدخل بمعنى الواسع، وهو عدم تدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطات الداخلية للدول من طرف الدول الأخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة. وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية.[1]

والجزائر بقيت ثابتة على مبدأ عدم التدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، وبهذا رفضت الجزائر خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب 2015 بشرم الشيخ مشروعا يتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب، وأكدت أنها لا تسمح بقوات خارج الوطن، ولكن يمكن أن تكون لها مساهمات لوجستية دون أن تشارك بوحدات قتالية خارج حدود بلدها وستكتفي بالمساهمة بالدعم اللوجستيكي والدعم المادي و التدريب والتعاون الاستخباراتي.

- الفرع الثاني:التعاون مع الدول المجاورة:

منحت الجزائر اهتماما كبيرا لمبدأ التعاون الدولي مع الدول الجوار، بقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون إيجابي لعلاقات حسن الجوار والمساهمة في التقليل من احتمالاتالاعتداء وفض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء للقوة.[2]

الفرع الثالث:حل النزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء للقوة:

استمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه كما جاء في المادة 26 من دستور 2008م "أن الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.[3]

الفرع الرابع:دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

تقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، ويستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على تقرير مصيرها.[1]

---

[1]- ماجد عمران، فيصل كلثوم، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد27، ع1، 2011، ص476.

[2]-رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع9، 2016، ص 159-160.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008م، **الجريدة الرسمية**، ع 63، المؤرخ في 16، 11، 2008، المادة 26.

واستمدت الجزائر عقيدتها الأمنية من مبادئها الدستورية، ففي حين لم ينص دستور1963م على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976م في الفصلالسابع والذي يتضمن مبادئ السياسة الخارجية في مادتيه 90،93 على مبدأ عدم التدخل منخلال أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وذلك وفاء لمبادئ حركة عدمالانحياز ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989م فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث تحت عنوان الدولة أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة، بالإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقد تم تكرير نفس المادة في نص المادة 28 من الفصل الثالث في دستور 1996، ولم يشهد تعديل 2016م تغييرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم موقف الحياد الإيجابي.

الفرع الخامس: المرتكز التاريخي:

وقد مرت العقيدة الأمنية الجزائرية بثلاثة مراحل وهي:

أ-المرحلة الأولى:1963-1990 تهديد الجبهة الغربية

أبدت المملكة المغربية منذ استقلالها، على طموحات توسعية في مجالها الجيوسياسي المغاربي والإفريقي في إطار سعي التيارات السياسية لديها لبناء مملكة مغربية كبرىخاصة "حزب الاستقلال"،فقد رفض صناع القرار المغاربة الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار، وقدموا مطالب حدودية تشمل كل موريتانيا، أجزاء من مالي والسنغال ومناطق من الجنوب الغربي الجزائري.[2]وعليهأقدمت المملكة على خطوة مفاجئة وغير منتظرة مستغلة ضعف الجيش الوطني الشعبي الجزائري المنهك بعد خوضه الحرب التحريرية ،فقامت بغزو "تندوف"وبعض المناطق المجاورة لهافاندلعت على إثرها حرب بين البلدين سنة 1963م عرفت"بحرب الرمال أو حرب الحدود" شكلت هذه الحادثة نقطة مفصلية كبرى، حيث أصبح المغرب تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وقد ساد هذا التصور لدى صناع القرار الجزائريين الذين اعتبروا أنه بعد الاستعمار الفرنسي أصبحت المملكة المغربية هي التهديد الأساسي لأمن الجزائر.

إن اعتبار المغرب كتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري، أثر كذلك في العقيدة العسكرية والدفاعية وسياسة التسلح الجزائرية. فمع تفاقم الصراع مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية منذ السبعينات،والذي أثار من جديد الذكريات المريرة للصراع العسكري بين البلدين في 1963 وفي الوقت لا يزال فيه الجيش الوطني الشعبي ضعيف. تغير نمط تشكيل القوات المسلحة الجزائرية، إذ تمركزت ستة مناطق عسكرية عند منطقة "تندوف "قرب مع المغرب والتي تم الإعلان عنها لأول مرة في جانفي 1976م. وعليه زادت النفقات العسكرية من 285 مليون دولار أمريكي عام 1975م إلى 8,856 مليون دولار عام 1982م أي بزيادة 400%.مقارنة بزيادة 40% بين عامين 1965م إلى 1973م، أما بالنسبة لمشتريات السلاح فإن معهد أبحاث السلام الدولي" ستوكهولم" يكشف لنا أن

---

[1]- محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي،**أطروحة دكتوراه**، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص15.

[2]- قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري،**أطروحة دكتوراه**، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمدخيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2017، ص 18.

هناك خمس عشر اتفاقية بين عامين 1976-1989م مقابل خمسة اتفاقيات فقط، تم توقيعها بهذاالخصوص في الفترة ما بين عامي 1970-1975م.[1]

النزاع الحدودي مع المغرب كذلك، أدى إلى بلورة تصور شبه مبسط للتهديد بمعنى أن التهديد لن يكون إلا بري المصدر وهذا ما يفسر تمركز وحدات الجيش الجزائري الأكثر تطورا على الحدود مع المغرب، وبالتالي أعطت الأولوية في تطوير وتحديث القوات البرية وسلاح الجو على حساب البرامج المخصصة للقوات البحريةلكن الأمر لا يقتصر فقط على الجزائر فحسب دون سواها ذلك أن هذه الظاهرة تطبع التوجهات الدفاعية للدول العربية عموما، كما هو شأن المغرب حيث كان لقضية الحدود مع الجزائر وخاصة نزاع الصحراء الغربية الأثر العميق في توجيه خياراته الدفاعية بالعناية بالقوات البرية على حساب القوات الجوية والبرية.[2]

ب-المرحلة الثانية: التهديد النابع من الداخل (التطرف والإرهاب ونظرية المؤامرة الخارجية)

فترة نهاية الثمانينات، شهدت تطورا ملحوظا في العلاقات الجزائرية المغربية بعد سعي قادة البلدين إلى ضرورة فتح صفحة جديدة بينهما مبنية على الحوار والتفاهم وأيضا على التكامل في إطار الاتحادالمغاربي. في هذه الفترة بدا أنه انخفض حدة التهديد المغربي خاصة بعد توقيع اتفاق تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش سنة 1989م وذلك رغم بقاء بعض القضايا عالقة بين البلدين خاصة قضية الصحراء الغربية، هذا "الوفاقالجزائري –المغربي" تزامن مع بروز وتصلب عود ما يسمى "بالإسلام السياسي" والأصولية والتطرف الإسلاماوي في العالم الإسلامي عموما وفي مصر والجزائر خصوصا، فظهرت بعض التيارات ذات توجهات دينية أصولية متطرفة في الجزائر انتظمت في أحزاب سياسية أهمها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ "مستغلة أحداث أكتوبر 1988م والتي أسفرت على إصلاحات سياسية هامة بحيث تبنت البلاد التعددية السياسية والحزبية وانطلقت العملية الديمقراطية.[3]

لكن توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في الانتخابات البلدية والولائية أدخل الجزائر في دوامة عنف سياسية وأمنية خطيرة بعد حل "الشاذلي بن جديد" البرلمان واستقال تحت ضغط من المؤسسة العسكرية وتم تقديم هذه الاستقالة على مجلس الدستوري الذي أعلن الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية ليزداد تعقيد الأزمة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإصدار مراسيم بحل جميع المجالس البلدية.[4]

لتتعقد الأمور فيما بعد عقب بروز تنظيمات إرهابية جد متطرفة غريبة عن المجتمع الجزائري، صار المدنيون مستهدفين لديها إلى جانب عناصر النظام ولم يعد المشهد الأمني والسياسي واضحا في

---

[1]- بهجت قرني وآخرون،السياسات الخارجية للدول العربية، تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ،2002، ص219.

[2]- بن عنتر عبد النور، الحوار الأمني الأطلسي الشراكة الأمريكية الجزائرية،مجلة شؤون الأوسط، العدد 83، 1999، ص 24.

[3]- قط سمير، البعد الافريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري،**أطروحة دكتورة**، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2017،ص 20.

[4]- مبروك كاهي،"إدارة الأزمة: دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر"حالةشغورمؤسسات الدولة،" **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، مارس 2013، ص 01.

الجزائر حيث ظهرت في تلك الفترة تساؤلات على شاكلة من يقتل من؟ بحيث أن البعض كان يوجه أصبع الاتهام تجاه النظام والمؤسسة العسكرية تحديدا.

فأول تنظيم مسلح باسم الإسلام في الجزائر كان "الحركة الإسلامية المسلحة" التيتأسست من بقايا تنظيم "مصطفى بوعلي" الذي أعلن حركته المسلحة عام 1982م، إلا أنهمع بداية التسعينات ومع انفجار الأزمة السياسية كانت الجزائر مسرحا لعدة تنظيمات مسلحةإسلامية تبادلت الأدوار فيما بينها في فترات مختلفة ضد مصالح الأمن والجيش أو حتى ضدالمدنيين أدرجوا ضمن قائمة الأهداف المفضلة لديهم.[1]

وعن راهن التنظيمات الإسلامية المسلحة تقدر السلطات العسكرية أنه بقي حوالي 700 إسلامي مسلح فقط ناشط في الجبال وأدغال الجزائر، فحسب الجنرال "معيزة" الجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة "أوكالي رشيد" الملقب"بأبي تراب" مشكل من 60 عضوا فقط منتشرين في مناطق عديدة: البليدة، عين الدفلى، الشلف، المدية، معسكر، سيدي بلعباس سكيكدة...ويتحركون بمجموعات صغيرة مكونة من أربعة إلى ستة عناصر.[2]

الإرهاب الداخلي في الجزائر كان له الأثر على العقيدة العسكرية الجزائرية فقوات الأمن لم تكن مستعدة لحرب العصابات التي شنتها ضدها التنظيمات الإرهابية، فكان الجيش الجزائري مشكل من وحدات ثقيلة التجهيز من أجل الدفاع عن البلاد ضد تهديد دولاتي عسكري خارجي بري تحديدا(التهديد المغربي)، فانتظرت الجزائر حتى 1993 لتشكل القوات قوة خاصة بحرب العصابات ومكافحة الإرهاب تحت قيادة "العماري" هذه القوة مكونة من عناصر من مختلف وحدات الأمن كان عدد أفرادها 20000 عنصر في 1993، ووصلت إلى 60000 عنصر في سنة 1996، بالإضافة إلى أن صفقات التسلح الجزائرية في هذه الفترة كانت متأثرة بطبيعة الحرب على الإرهاب فقد عملت على استيراد أسلحة جديدة لهذا الغرض مثل أجهزة الرؤية الليلية، مروحيات.[3]

الأزمة التي عرفتها الجزائر برهنت أن أمن الجزائر أصبح واسعا وشاملا وأن التهديد لم يعد يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب بل تتعداها كذلك إلى المخاطر الأمنية الجديدة لاسيما الإرهاب، وأن العدو ليس خارجيا فقط بل كذلك بنيويا داخليا ناتج عن فشل الدولة على مستوى التنميةوالعجز الديمقراطي الذي ينتج مثل هذه الظواهر المرضية المدمرة.

ج -المرحلة الثالثة: ما بعد سبتمبر2001 الشركات الاستراتيجية والمبادرات الأمنية:

بداية العقد الأول من القرن الجديد، عرفت تحولات داخلية في الجزائر ودولية كذلك سيما في أعقاب هجمات 11 سبتمبر2001، التي ضربت أمريكا القوة العظمى فكان لزاما أن يتجند العالم من وراءها لمكافحة الإرهاب الدولي كما عرفت الجزائر أيضا تحولات داخلية ذات دلالة أهمها الانتخابات الرئاسية الجديدة لسنة 1999، والتي اتسمت بالنزاهة بشكل كبير والتي أسفرت على انتصار ساحق لعبد العزيز بوتفليقة الذي أعلن منذ وصوله سدة الحكم، أنه يسعى لتحسين الوضع الأمني وإطفاء نار الفتنة في الجزائر وكذلك تحسين صورتها في الخارج.

---

[1]- محمد مقدم،**القاعدة في بلاد الإسلامي**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2002، ص ص531-631.

[2] -Luis Martinez**, ''La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre''**, Centre d'études et de recherches internationales(SERI), sciences po, Paris, p 11

[3] -Luis Martinez**، Ibid**,10.

تبنت الجزائر منذ الاستقلال مقاربة استراتيجية مستقلة فهي لم تنضوي تحت أي مظلة لقوة كبرى وحتى في عز الحرب الباردة ورغم تقاربها الإيديولوجي والاستراتيجي مع الاتحاد السوفييتي، إلا أنها ظلت تتمسك باستقلاليتها في خياراتها الحيوية لكن في زمن العولمة والحرب العالمية على الإرهاب بات من الصعب على أي دولة مهما بلغت قوتها، المضي قدما في شؤونها بعيدا عن أي تحالفات أو شراكات مع القوى الكبرى.[1]

ولتعزيز أمنها الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي، عملت الجزائر على الانخراط في شبكة من الشراكات الاستراتيجية والأمنية والحوارات مع الحلف الأطلسي وأمريكا. فقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 2007 أنه حتمي على الجزائر الانخراط في كل المساعي والجهود الدولية خدمة لمصالحها الأمنية وسياساتها الدفاعية.[2]

ويمكن أن تستفيد الجزائر من تقاربها مع الحلف الأطلسي في مجال الدفاع فقد قاد هذا القرار إلى رفع الحضر الغربي الأمريكي والأوروبي على بيع السلاح للجزائر، وفي هذا السياق أكد العميد "شريف زراد" رئيس لجنة متابعة الحوار مع المتوسطي:" أن الجزائر شاركت بشكل نشيط في المجال العسكري في مختلف البرامج السنوية للتعاون مع الناتو وحجم مشاركتنا يشهد على الفائدة التي يكتسبها الجيش الوطني الشعبي في مختلف النشاطات المقترحة، والتي تسمح بالاستفادة منها على أساس المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية فاختيار النشاطات أملتها الحاجة في ميدان التكوين التي عبرت عنها مختلف تشكيلات الجيش الوطني الشعبي. باعتبار المشاركة في هذه النشاطات تشكل فرصة مواتية لتطوير الكفاءات وتثمين الأفراد في إطار سياسة التكوين المنتهجة من طرف وزارة الدفاع الوطني[3]، ففي تحليل الخطابات السياسية والعسكرية الجزائرية تؤكد أن الحوار مع الأطلسي ناتج عن خيار استراتيجي.

الأمن الجزائري عرف توسعا منذ الاستقلال فقد دخلت إلى دائرة تهديد الأمن الجزائري مخاطر جديدة بخصوص الإرهاب سواء الداخلي أو الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي، دون أن نهمل استمرار تهديد الجبهة الغربية ما دامت الكثير من القضايا العالقة بين الجزائر والمغرب لم تحل بعد خاصة قضية الصحراء الغربية.

ولهذا يتعين على صناع القرار الجزائريين إدراك كل هذه التحديات المركبة التقليدية منها والجديدة والتعامل معها بعقلانية، فمن الضروري فتح صفحة جديدة مع المغرب يفضي إلى التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي أما التهديدات الجديدة، فالإرهاب الداخلي في الجزائر وبفضل المصالحة الوطنية تراجع بنسبة كبيرة لكن لابد من المزيد من الإصلاحات التنموية والسياسية لمعالجة الظاهرة من جذوره االإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي يمكن احتواءه عبر ترتيبات أمنية إقليمية وتنسيق بين دول هذا المجال الجيوسياسي وتكريس الأطر الموجودة حاليا مثل مجلس السلم والأمن الإفريقي والاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب .

---

[1]- قط سمير،مرجع سابق، ص42.

[2]- فريد بوراس،"التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني، مجلة المدرسة العليا الحربية، ع2 ،2009، ص71.

[3] - شريفزراد،مجلةالجيش،2009.

ترتكز العقيدة الأمنية عموما على عوامل عدة كالتاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا، كماكان ذا تأثير واضح على العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال وبالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر فإنها تستمد توجهها العام من ركائز عدم التدخل فيالشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية دون إهمال العوامل السابق ذكرها.

تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء ،ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة إلا أن هاجس التاريخ يبقى حاضرا أمام عقيدتها الأمنية وخير دليل على ذلك رفض الجزائر المستمر في إقامة علاقات أو حتى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.[1]

الفرع السادس: المرتكز الجغرافي و الإيديولوجي:

أ-المرتكزات الجغرافية:

تعتبر الجغرافيا ذات دور هاما محدد للأمن، فالجزائر وموقعها الجغرافي والاستراتيجي متعدد الأبعاد (المغاربي، المتوسطي والإفريقي)، جعلت من الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فإن صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ في عين الاعتبار هذا الانكشاف الأمني وهذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر2001.

تعتبر الموارد الطبيعية نتاج المنظومة البيئية الطبيعية، وهي موجودة بأنواعها المتجددة وغير المتجددة والدائمة، في كل مكان في جميع الدول المتقدمة والنامية، وإن اختلفت أنواعها ونسب وجودها وكمياتها وخصائصها من بلد إلى آخر.

تعتبر الجزائر بلد واسع المساحة و متنوع جيولوجيا، حيث تزخر الجزائر بالمعادن والثروات ما يعطيها مكونات اقتصادية ذات أهمية بالغة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد والتي تقدر بنحو 55 مليار دولار سنويا، وتحتل الموارد الطاقوية من بترول وغاز مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري عام ونموه المطرد بشكل خاص باستغلال هذه الموارد الحيوية وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي، حيث جرى تطوير هذا المجال الحيوي في الجزائر بشكل فعال عبر شبكة من المصانع وشركات الضخمة والتي جرى السيطرة عليها فيما يخص الإنتاج والتسويق الدولية لكي تعبر عن سيادة الدولة على مواردها الاقتصادية والتي تعتبرها محددا هاما يعبر عن سيادة الاقليم .

وتحتل الموارد الطاقوية من بترول وغاز.

- النفط: والذي اكتشف سنة 1956 يتمركز في منطقتين رئيسيتين في الصحراء الأولى هي حوض حاسي مسعود باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود

وقاسي الطويل، أما المنطقة الثانية فهي عين أمناس باحتياطي قدره 3.11 مليار برميل سنة 2004 إلى 3.12 مليار برميل سنة 2005.

[1]-صالح زياني،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع5، دس ن، ص 82.

- الغاز الطبيعي: أما الغاز الطبيعي فتنتشر مناطق إنتاجه أو استخراجه في حاسي الرمل والذي يعتبر من أكبر الحقول الغازية في العالم، حيث يقدر الاحتياطي الصافي للجزائر من الغاز الطبيعي بحوالي 4580 مليار متر مكعب، بما يجعل الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا فيما يخص هذه الثروة الاستراتيجية، بإنتاج قدره نحو: 80 مليار مترمكعب[1].

- المعادن: فيما يخص المعادن فللجزائر تنوع كمي وكيفي فيما يخص المعادن، حيث يزخر باطنها بموارد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني ويتصدر الحديد قائمة المعادن الطبيعية من خلال أهميته ومكانته الاقتصادية واعتباره عصب الصناعات،حيث يتوفر الحديد في الجزائر بكميات معتبرة ويرتكز على وجه الخصوص عند الحدود التونسية وبالضبط في الونزة والتي يقدر انتاجه في هذه المنطقة بحوالي 80%من جملة إنتاج الحديد في الجزائر والتي تبلغ حوالي 4.3 مليون طن سنويا.

ب- المرتكزات الإيديولوجية

ظل البعد الإيديولوجي من بين المرتكزات الرئيسية في العقيدة الأمنية الجزائرية وذلك منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستقلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1976-1989، كما كان خيار الحزب الواحد مقتدية بذلك بتجارب عدة دول، راسمة بذلك مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 والمتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.[2]

الفرع السابع: أبعاد الأمن القومي الجزائري

إن العوامل الجغرافية والتاريخية هي التي تشكل عموما ملامح بينية للأمن القومي لأي بلد، إن الجزائر بحكم موقعها المركزي في المنطقة المغاربية بين جناحيه الشرقي والغربي وموقعها وسط منطقتين بحرية من الشمال يمثلها البحر المتوسط وبرية تمثلها الصحراء الكبرى جنوبا، هذا الموقع هو نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشف على كل الجبهات خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية.

أ- البعد المتوسطي: إن تاريخ الجزائر هو عبارة عن سلسلة من الغزوات المتتالية التي تركت بصماتها في الذاكرة الجماعية للجزائريين وجعلت من المتوسط مرادف للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الأمن الجزائري، رغم أنه شهد سيطرة وسيادة القوة البحرية الجزائرية خلال الدائرة الأمنية الجزائرية البحرية الشمالية بسبب مطامع الدول الكبرى خاصة أثناء الحرب الباردة.[3]

ب- البعد الاقتصادي: إن مسألة تأمين المتوسط تمثل الأهمية القصوى بالنسبة لأمن الجزائر ليس فقط لأنه شكل على مر العصور جبهة تعرض استراتيجية، ولكن أيضا لأن

---

[1]-صالح زياني، مرجع سابق، ص83

[2]-غراف عبد الرزاق، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية نموذجا، مذكرة ماجستير العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، ص 242.

[3]-عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، (أوروبا والحلف الأطلسي). الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ،2005، ص 39.

الأمن الجزائري عموما واقتصادها خصوصا مرهون باستقرار هذه المنطقة ببساطة لأن كل المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط الحقول الغازية الجزائرية بأوروبا وهذا ما يسمى بالأمن الطاقوي، لذلك فإن طرق الإمدادات من الجزائر باتجاه أوروبا الغربية ليست مهددة لكنها منكشفة لذلك فتأمين طرق تصدير الطاقة تساهم فيه الدول المستوردة للنفط والغاز ومستعدة حتى للجوء إلى القوة.

ج-البعد الديمغرافي: على المستوى الديمغرافي يتمركز معظم سكان الجزائر في شمال البلاد وبالتحديد على الشريط الساحلي، مما يجعل أمن البلاد منكشفا على الجبهة الشمالية وأغلبية الرعايا الجزائريين مقيمون بأوروبا وبالتحديد في فرنسا ينتقلون بين الضفتين عن طريق البحر.

د- البعد البيئي والمائي: هناك أبعاد أخرى أساسية بالنسبة للأمن الجزائري هي الأبعاد المائية والبيئية، فالبعد المائي يعد مسألة بالغة الحساسية في الجزائر التي تعاني عجزا مزمنا في هذا المجال ومرشح للتفاقم في ظل النمو السكاني الهائل وندرة الموارد المائية فالمسألة المائية بالجزائر تعد أكثر إلحاحا منها في غيرها من الدول المغاربية بفعل عوامل النمو السكاني، حاجيات التنمية والتصحر وهذا العامل الأخير هو الذي قصدناه بالبعد البيئي[1].

المطلب الثالث: مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية

تتميز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من المبادئ والثوابت والمتغيرات والتي ساهمت عدة عوامل في صياغتها وبلورتها لتشكل دعائم جوهرية في السياسة والعمل الأمني والعسكري للجزائر، ومن بين هذه المرتكزات مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخر سواء سياسيا أو عسكريا وحسن الجوار الايجابي بما يقتضى خلق فضاء إقليمي أساسه الاستقرار والتعاون بين دول الجوار، و مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم الاحتكام إلى القوة العسكرية والعمل المسلح وتفضيل العمل الدبلوماسي من خلال الوساطة والتفاوض والحوار، وكذا مبدأ عدم مشاركة القوات المساحة في أعمال عسكرية خارج الحدود الوطنية، ورفض التواجد العسكري الأجنبي على أراضيها أو في محيطها الحيوي الإقليمي، ومبدأ الدفاع عن النفس وانتهاج العقيدة الدفاعية بدلا لهجوم والاعتداء، ودعم حركات التحرر والقضايا العادلة وتصفية الاستعمار في العالم.

كذلك الارتكاز إلى الشرعية الدولية كل تحرك يكون بإذن منظمة الأمم المتحدة ،والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح وحفظ الأمن (مشاركتها في بعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم) ،وبناء نظام أمني خاص بكل دولة و استقلالية أمنية بعيدا عن أية مظلة خارجية سواء بتواجد قوات أجنبية على أراضيها أو المشاركة في أحلاف و تكتلات عسكرية أو إبرام اتفاقيات دفاعية، وعلى هذا الأساس تقوم

[1]- عبد الوهاب روايحة، السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010، **مذكرة** ماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسة مقارنة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2012، ص45.

الجزائر ببناء وتطوير منظومتها الدفاعية العسكرية لدرء العدوان وليس للإعتداء على الغير أو التدخل خارج الحدود وضمان استقلالية قرارها الإستراتيجي.[1]

الفرع الأول:مبدأ عدم التدخل وحسن الجوار

وهو من المبادئ الرئيسية والمرتكزات التي قامت عليها العقيدة الأمنية الجزائرية وكذلك السياسة الخارجية الجزائرية، ونجد أن هذا المبدأ يستند إلى العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي صهرت المجتمع الجزائري وبالتالي صناع القرار فيه، فالجزائر منذ استقلالها سنة 1962تنأى بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الأخرى في كل المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي المقابل ترفض تماما تدخل أطراف وفواعل خارجية في شؤونها الداخلية مهما كلف الأمر. وترى الجزائر أن تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل صحيح يعزز من سيادة الدولة ويضعف إرادتها الحرة المستقلة ويمنع الدول الأخرى من المساس بسيادتها.[2]

وترى الجزائر أن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول يغدي الأزمات والنزاعات ولإيجاد حلول، وهو ما جعلها ترفض رفضا تاما وبشدة، خاصة وأن تجربة الاستعمار التي مرت بها الجزائر لمدة 132سنة جعبتها تتمسك بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية تحت أي شكل من الأشكال أو أي مبرر من المبررات.[3]

ويتجلى هذا المبدأ في مواقف الجزائر تجاه القضايا الإقليمية والعالمية، بحيث ترفض الجزائر التدخل في شؤون الدول الداخلية سواء خلال السلم أو خلال فترة الأزمات و النزاعات و هو ما كان مثلا في الأزمة الليبية، وكذلك الأزمة المالية ورفضها التدخل في شؤون هذه الدول كما عبرت عن رفضها للتدخل الخارجي فيها و أنه لابد على الأطراف الداخلية أن تجد حلول فيما بينها بعيدا عن التدخلات الخارجية، و هو ما سعت إليها لجزائر من خلال محاولات الوساطة والحوار بين أطراف النزاع في الدولتين ،بحيث ترى الجزائر أن الأزمات الداخلية يجب أن تكون حلولها داخلية وأن وكلما كان هناك تدخل للأطراف الخارجية كلما أدى إلى تعقيد الأزمة و النزاع .

وقد جنب هذا المبدأ الجزائر الكثير من المشكلات السياسية والتهديدات والأخطار الأمنية على فترات زمنية طويلة، رغم محاولات عديدة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية توريط الجزائر في الكثير من القضايا النزاعية والمشكلات الإقليمية، كمحاولة المغرب الأقصى توريط الجزائر في قضية الصحراء الغربية، ومحاولة فرنسا توريطها في النزاعات والإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل وكذلك محاولات فرنسية وأمريكية توريط الجزائر في الأزمة الليبية الأخيرة. فالجزائر ترى أن التدخل العسكري في النزاعات تؤدي إلى الفوضى ولن تأتي بنتائج ملموسة كالتدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان لمحاربة الإرهاب حسب زعمه أو التدخل الفرنسي في مالي أو تدخل حلف

[1]-عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية."(مركز الجزير للدراسات، 2012/055/02 ص 2-3). متوفر على ال اربط الالكتروني:http://studies.aljazeera.net

[2]- بوزيد عائشة، "الحدود الجزائريةبين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية المجلةالجزائريةللدراسات السياسية،الجزائر: (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)، العدد: 07، جوان2017، ص 107.

[3]- وهبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(1999-2017)، الجزائر: دار الخلدونية ،2018، ص 174.

الأطلسي في ليبيا بحيث أصبحت هذه المناطق بؤر للإرهاب الدولي ومصدر تهديدات للأمن الاستقرار الدولي.[1]

وإذا كان هذا المبدأ قد من حل لجزائر عدة مزايا سياسية وأمنية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، فإن هماك من يرى أن الوضع قد تغير كثيرا في الوقت الراهن، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة المعقدة والمركبة، فنأي الجزائر بنفسها في العديد من القضايا

والمشكلات الإقليمية التي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده جعل من الجزائر تخسر أكثر مما تكسب من هذا المبدأ. بل هناك من اعتبره اصبح يشكل خطرا على أمنها القومي فغياب الدولة في ليبيا و ضعفها فيدول الساحل كمالي و استمرار تدفق التهديدات والمخاطر الجزائر تجعلها مجبرة على الدخول في حرب استنزاف و هو ما يعرض أمن مصالحها للعطب.. [2]

فعدم تدخل الجزائر إيجابيا بصورة عقلانية و إستراتيجية في الأزمة الليبية والأزمة المالية منذ اندلاع الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة نتائج سلبية على أمن و استقرار الجزائر ، لعل أبرز مثال الاعتداء الإرهابي على منشأة الغاز بتيقنتورين جنوب الجزائر سنة 2013، وكذلك جعل الجماعات الإرهابية من مالي وليبيا في ظل الفوضى و الهشاشة الأمنية فيها كقاعدة خلفية لعملياتها الإرهابية ضد الجزائر، كذلك أصبحت هذه الدول أرضا خصبة لعصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات و السلاح والاتجار بالبشر و الهجرة السرية...الخ.

بحيث يرى البعض أنه كان بإمكان الجزائر التدخل بصورة مافي ليبيا ومالي لمنع حدوث الاضطرابات الأمنية السياسية،بحكم الثقل الوزن الجيوسياسي لها في المنطقة كذلك إمكانياتها المادية والدبلوماسية التي تجعل منها مؤهلة للقيام بأدوار إقليمية لتحقيق السلم والأمن في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.[3]

إلا أن هناك من يعتبر أن مبدأ عدم التدخل هو الأفضل للجزائر، لأنه بجنبها الدخول في نزاعات معقدة كالنزاع في مالي أو ليبيا وهي نزاعات معقدة داخليا ودخلت فيها أطراف وقوى دولية لا تستطيع الجزائر مجاراتها من حيث القوة والإمكانيات الإستراتيجيات. فهي لا تستطيع أن تدخل في حالة عداء مع فرنسا في مالي مثلا ولا تستطيع أن تكون ندا لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، وبالتالي فإن عدم التدخل جنب الجزائر الكثير من المشكلات النزاعات هي في غنى عنها.

ويقترن مبدأ عدم التدخل بمبدأ آخر أساسي في العقيدة السياسية والأمنية للجزائر وهو حسن الجوار الإيجابي، حيث تعمل الجزائر على تحقيق حسن الجوار معدول الجوار بحكم مكانة ووزن الجزائر

[1]- زكرياء وهبي، "رهان الأمن ا الحدودي في إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري ". الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الإلتزامات والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2014)، ص 9.

[2]-عبد النور بن عنتر، "عقيدة الج الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". مرجع سابق، ص 5.

[3]- عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". مرجع سابق. ص 5.

وقدارتها على الساحة الإقليمية، حيث أدت دور المحاور فيما بين الدول المجاورة ببناء علاقات الصداقة والعمل على حل الخلافات والنزاعات وذلك بترسيم الحدود مع دول الجوار.

وعموما فقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى عقد وإبرام معاهدات واتفاقيات مع دول الجوار لترسيم الحدود ومن بين هذه الاتفاقيات: معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون مع تونس في1980/01/06معاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون مع ليبيا في1969/12/09، واتفاقية مع النيجر في1983/01/05، واتفاقية خاصة بوضع الحدود بين الجزائر ومالي في1983/05/08، واتفاقية مع موريتانيا في 1983/12/13، وعدة اتفاقيات مع المغرب مثل معاهدة إفارف 1969، وتصريح تممساف 1970وتصريح الرباط 1972.

فسعي الجزائر لضبط حدودها مع دول الجوار يهدف إلى ضمان صورة إيجابية لتطبيق مبدأ حسن الجوار لما يكتسب هذا المبدأ من أهمية أمنية واقتصادية كبيرة، كما يمثل خطوة كبيرة نحو القضاء على أسباب النزاعات والخلافات خاصة أن القارة الافريقية تعد من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات حدودية، إضافة إلى إعطاء دافع قوي لصيانة قداسة الحدود وتحاشي الوقوع في مسألة سوء الفيـ، وبالتالي تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة ودعم التنمية الحيوية والإقليمية مغاربيا وافريقيا.[1]

فكما أن ضبط الحدود مع دول الجوار يعد من ركائز مبدأ وسياسة حسن الجوار الإيجابي وتحقيق التعاون وتجاوز الخلافات والنزاعات، فإن ضبط هذه الحدود يجب أن يخضع لمبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار وفق ما تنص عليه اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية "الاتحاد الافريقي حاليا" حيث يجب أن تبقى الحدود الموروثة عن الاستعمار حاليا لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال وهو ما نادت له الجزائر منذ الاستقلال.[2]

الفرع الثاني: مبدأ الدفاع عن النفس وعدم مشاركة القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود:

ترتكز العقيدة الأمنية في الجزائر على مبدأ الدفاع، أي التصدي للتهديدات والمخاطر الت يتدخل نطاقها الجغرافي، وكان هذا المبدأ في إطار العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي ناجعا وفعالا في مواجهة والتصدي للأخطار والتهديدات التقليدية، أي منع أي عدوان أو عمل عسكري خارجي ضد السلامة الترابية للوطن، كما حدث في حرب الرمال مع المغرب سنة 1963.

وتعمل الجزائر مع من خلال عقيدتها اللا تداخلية الدفاعية على دعم المجهود الدفاعي الوطني خاصة عن طريق الدبلوماسية التي تسعى لتعزيز حضورها في المحافل الدولية لتحقيق الأولويات التالية:

العمل على ثبيت مبدأ إستقلالية القرار في مواجهة الضغوطات والتأثيرات الدولية

[1]- نورالدين دخانو عبدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية."مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد: 14، (جانفي 2016)،ص178.

[2]- عيون الحامدي، أمن الحدود وتداعيته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوقوالعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان2015، ص 84.

رفض المساس بالسيادة والوحدة الوطنية كخط أحمر لا يمكن تجاوزه.

عدم التدخل في الشؤون الغير وتجنب استعمال القوة وهو ما نصت عليه المادة29من دستور سنة2016القديم: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخر ى حريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائط السلمية.[1]

إلا ان العقيدة الدفاعية في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية أصبحت أقل فاعلية في مواجهة واحتواء التهديدات والمخاطر، فالتهديدات الأمنية الجديدة التي تدخل ضمن الأمن اللين و الأمن غير التقليدي من الصعوبة مواجهتها والقضاء عليها بالدفاع داخل الإقليم الجغرافي للدولة فحسب، فالتهديدات إرهاب و الهجرة غير الشرعية والمشكلات البيئية والصحية لايمكن مواجهتها من داخل الحدود الوطنية فحسب، لأن امتداداتها تكون إقليمية وأحيانا عالمية، وبالتالي آليات المواجهة تكون من نفس طبيعة هذه التهديدات، فالجزائر التي قضت على الإرهاب الداخلي لـما إستطاعت أن تقضي على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تنظيم داعش لأن امتداداتها خارج حدود الجزائر ونشاطها إقليمي وعالمي.

فالدفاع في كثير من الأحيان يكون سلبي، ويتفق الكثير من المختصين في المجال الأمني والعسكري أن مزايا الهجوم أفضل بكثير من الدفاع، ويرى الكثير من أهل الاختصاص أنه لابد على الجزائر من أن تتكيف عقيدتها الأمنية بما يتوافق واحتواء والتصدي لهذه التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة المعقدة والمركبة.

فالهجوم والقيام بعمليات استباقية للقضاء عمى التهديدات أفضل بكثير من انتظار التهديد ليأتي إلي عقرالدار.

كما أن نهج العقيدة الدفاعية لا يعني أن تبقى خاملا تنتظر الهجوم بل يتطلب بناء قوة رادعة لكف خطر وتهديد كما قال كلاوزوفيتش "الحرب الدفاعية ليست مجرد درع بل درع من الضربات الموجهة توجيها جيدا."[2]

وعدم مشاركة القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود له أنصار ومؤيدون الذين يرون أن التدخل العسكر يفيد ولأخرى خاصة دول الجوار سيخلق أعداء، وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي تعتمده الجزائر في سياستها الخارجية. فمنذ الحرب العربية مع الكيان الصهيوني سنة1973لـم تشارك القوات المسلحة الجزائرية بمختلف فروعها وتشكيلاتها بعمليات قتالية خارج حدود الجزائر.

فهذا المبدأ المستند على ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية للجيش الوطني الشعبي ومختلف التشكيلات الأمنية الوطنية والتي تنحصر في حماية وصون السيادة الوطنية وحماية حدودها

[1]- بوكبشةمحمد"، إستراتيجية الدفاع الوطني: تظافر جهود عدة قطاعات."مجلة الجيش، العدد: 666، جانفي 2019، ص 38.

[2]-روبرت سميث، جدوى القوة فن الحرب في العالـم المعاصر. ترجمة: مازن جندلي، الطبعة الأولي (بيروت- لبنان): الدار العربية للعلوم ناشرون ،2008، ص 235.

وصون وحدتها الترابية ورفض توظيف القدرات العسكرية خارج الحدود والمشاركة في أي نزاع أو صراع أو حرب دولية مهما كانت مبرراتها. بحيث تنص المادة28من الدستور على:

"تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف فمناطق أملاكها البحرية.."[1] وتنص المادة 29من الدستور الجزائري على: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها."[2]

وتجدر الاشارة في هذا الصدد أن الجزائر وفي عقيدتها الأمنية ترفض المشاركة في أي عمل مسلح بشكل عدواني أوفي اطار تحالفات عسكرية أو غيرها، لكنها لا تمتنع عن المشاركة في اطار عمليات حفظ الأمن والسلم في اطار عمل الامم المتحدة والاتحاد الافريقي، فقد شاركت الجزائر منذ استقلالها في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية في اطار الأمم المتحدة، كما شارك أفراد الجيش الجزائري في عمليات أممية لحفظ السلم في مناطق عديدة من العالم على غرار : أنغولا، هايتي، كمبوديا، بورندي، اريتيريا، اثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديموقراطية إلى جانب مشاركة الجزائر في اطار مهام الاتحاد الافريقي من خلال الدعم اللوجيستي والنقل الجوي للقوات الافريقية لحفظا لسلم إلى دول مثل السودان
فالجزائر وبحكم عضويتها في منظمة الامم المتحدة فهي مدعوة من طرف المنظمة إلى المشاركة في تسوية النزاعات الدولية وحفظ السلم سواء سياسيا أو عملياتها شأنها في ذلك شأن باقي الدول الأعضاء.[3]

ورغم هذه الالتزامات الدستورية التي تحدد مهام القوات المسلحة الجزائرية تقتصر على الدفاع عن الحدود الإقليمية وتمنع أي عمل عسكري خارج الحدود الوطنية، نجد محاولات وسعي بعض الأطراف الدولية إلى إشراك الجزائر عسكريا فيع مليات ومهام عسكرية خارج الحدود، مثلما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إشراكها في الحرب الدولية على الإرهاب بعد هجمات11سبتمبر

[1]-رئاسةالجمهورية،دستورالجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية، مارس6102،المادة: 62.
[2]-رئاسةالجمهورية،دستورالجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،مارس6102،المادة: 69.
[3]-اسماعيل جنادي، "مشروع تعديل الدستور امتداد للمبادئ الراسخة للدولة الجزائرية ". مجلة الجيش،"، العدد: 687، أكتوبر 2020، ص 29.

2001التي استهدفت الداخل الأمريكي، وهذا باللعب على ورقة مكافحة الإرهاب باعتبار أن الجزائر من أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة واكتسبت خبرة كبيرة في مواجهتها.[1]

كذلك محاولة فرنسا ادخال الجزائر على خط المواجهة مع الحركة الانفصالية في اقليم أزواد شمال مالي بعد أزمة 2012، وسعي المملكة العربية السعودية اشراك الجزائر في تشكيل عسكري تحت مسمى التحالف الإسلامي لمكافحة الارهاب، والذي كان له دور في العملية العسكرية التي شنتها السعودية في اليمن "عاصفة الحزم"، أو محاولات المملكة المغربية توريط الجزائر في نزاع الصحراء الغربية من خلال الادعاء أن الجزائر طرف في نزاع،إلا أن هنا ك من يرى بأن هذا المبدأ لا يعد عمليا في الوقت الراهن، نظرا لعولمة التهديدات والمخاطر خاصة ما تواجهه دول الجوار الإقليمي للجزائر من تهديدات خطيرة كالإرهاب، والجزائر بحكم قدارتها وامكانياتها وخبرتها في مكافحة الإرهاب هي المؤهلة لمواجهة هذه التهديدات، كما أن الجزائر عن أداء دور إقليمي سيفتح المجال للقوى الخارجية لملأ هذا الفراغ كفرنسا والمتحدة الأمريكية

[1]-وهيبة دالع، مرجع سابق، ص175

الفرع الثالث: رفض التواجد الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها

ترفض الجزائر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وكذا في دول الجوار، وهو ما أحدث نوعا من التوازن الطبيعي في المغرب العربي خاصة مع دولة المغرب، وتسعى الجزائر من خلال ذلك إلى تسيد المنطقة وبناء تصورات أمنية مستقلة تجاه العديد من القضايا الإقليمية.[1]

فالجزائر بحكم عقيدتها الأمنية المرتكزة على عوامل تاريخية تستند إلى الصراع والثورة ضد الاستعمار الفرنسي، ترفض رفضا مطلقا وجود أي قوة عسكرية أجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة كانت، كما تنادي دوما بضرورة تحمل دولا لإقليم حماية وضمان أمنها بنفسها -بالاعتماد على الذات والتعاون والتنسيق الإقليمي- بعيدا عن الوصاية الأجنبية خاصة من الدول الكبرى. وهذا المبدأ يتقاطع مع مبدأ أساسي وهو ضرورة حل النزاعات سلميا وعدم اللجوء إلىاستعمالالقوةالمسلحةوهوماتناديبهفيحلنزاعالصحراءالغربيةوكذاالنزاعفيماليوليبيا،لكن الجزائر واجهت تحديات وصعوبات كبيرة في تجسيد مسعاها هذا، خاصة بعد الأزمة في مالي وليبيا، وقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي تحديا للمقاربة الأمنية الجزائرية،[2]القائمة على ضرورة الحل السلمي للنزاعات ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة وإقامة القواعد العسكرية، كذلك اصطدمت المقاربة الجزائرية بتدخل حلف الناتو في ليبيا وتدخل قوى كبرى في النزاع كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض الدول العربية كمصر و قطر. وان كانت المقاربة الجزائرية برفض التدخل الأجنبي والوجود العسكري الخارجي في المنطقة عقلانية جدا، بل هي الأسلم في خل النزاعات وبناء أمن إقليمي فعال، إلا أن الإضطرابات الأمنية والسياسية في المنطقة وتضارب المصالح والرؤى بين دول المنطقة حال دون أن تجد المقاربة الجزائرية تجسيدا لها على أرض الواقع، وهوما يشكل تحديا أمنيا كبيرا للجزائر حاليا ومستقبلا.

الفرع الرابع: حل النازعات بالطرق السلمية :

تعمل الجزائر دوما على حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق التفاوض والوساطة والحوار ونبذ استخدام القوة العسكرية في حل النزاعات بين الدول وهو مبدأ ثابت في العقيدة السياسية والأمنية للجزائر،

[1]-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 41.

[2]-عمار بالة، مرجع سابق، ص 219.

فمنذ الإستقلال عملت الجزائر في إطار نشاطها الدبلوماسي على ضرورة ترجيح الحلول السلمية والدبلوماسية بدلا للعنف المسلح لفض النزاعات في النظام الدولي.
وهذا ما نلاحظه من خلال نشاط الدبلوماسية الجزائرية خاصة في إفريقيا والعالم العربي كوساطتها في النزاع في مالي منذ ستينات القرن الماضي وكذا في النزاع بين إيران والعراق عام1975النزاع الاثيوبي الاريتيري عام2000، والوساطة الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين في إيران سنة[1]1980 وكذلك مواقفها ودورها في إيجاد حلول سلمية للأزمات التي تشهدها الدول العربية بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي خاصة الأزمة السورية واليمنية والليبية.

فوفق المنظور الجزائري أن العمل التسلح لن يجد الحلول للنزاعات بل يطيل من أمدها، ويزيد من تعقيدها وتشابكها، فهو لا يخلق فرص للتسوية والحل بل يزيد من حدة النزاعات، بينما الحوار والتفاوض هو الحل الأنسب لأنه يقر بوجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ويجد الأرضية المشتركة التي يمكن التوافق عليها وإيجاد مخرج يرضي أطراف النزاع والخروج بحلول تسوية.

و قد عملت الدبلوماسية الجزائرية من أجل إيجاد الحلول السلمية للنزاعات في مختلف مناطق العالم، وكان لها دور في حل بعض النزاعات سواء عن طريق مساعيها الدبلوماسية مع أطراف النزاع ومع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة أوعن طريق وساطتها المباشرة وغير المباشرة، فنجد الوساطة الجزائرية مثلا في تسوية النزاع المالي البوركينابي، وبين السينغال وموريتانيا، وفي التشاد، وفي الخلاف الليبي التونسي، والخلاف بين العراق و إيران 1975،وأزمة الرهائن الـأمريكيين في إيران، وبين مصر وليبيا عام 1977وبين اثيوبيا واريتريا وغيرها منالنزاعات.[2]

وتدعو الجزائر إلى تفعيل التعاون الدولي سواء بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وسواء بين الحكومات أوفي إطار المنظمات الدولية والإقليمية وفق مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي الأعراف الدولية، فالتعاون والتنسيق الدولي هو المقاربة الأنسب والأفضل لفض النزاعات وتسوية الخلافات في النظام الدولي وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن والسلم في العالم.

وتسعى الجزائر من خلال هذه المقاربة تغليب الآليات السياسية والدبلوماسية السلمية والتنموية بدلا لوسائط العسكرية للتغلب على مختلف التحديات الت يتهدد الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، وكذا إدارة المخاطر وفق مقاربة تجمع بين فكرتي الأمننة والأنسنة سعيا لتفعيل منطق الأمن الإنساني وتجسيد مبدأ الدبلوماسية الإنسانية القائمة على إحترام حقوق الانسان كمدخل لتفعيل وتحقيق الأمن الوطني والاقليمي والدولي.[3]

---

[1]-كريم رقولي،"دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والاقليمية حالة الصحراء الغربية نموذجا".المجلةالجزائرية للدراسات السياسية،الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم ـ السياسية، العدد: 07، جوان2017(، ص 59.

[2]-بوزيدعائشة،مرجعسابق. ص108

[3]- برابح حمزة،"الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي".مجلةالأستاذالباحث للد راسات القانونية والسياسية،الجزائر، العدد السادس، جوان2017، (ص 277).

الفرع الخامس: مبدأ دعم القضايا العادلة في العالم وحق الشعوب في تقرير المصير

تعتبر الجزائر من أبرز الدول الداعمة لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، والذي يقصد به العمل على توفير الحرية الكاملة للشعوب أن تقرر مصيرها السياسي وإدارة شؤونها الذاتية بعيدا عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها من قبل أطراف دولية خارجية، ويهدف هذا المبدأ إلى إنهاء الاستعمار ومنح الشعوب المستعمرة استقلالها الكامل بمنح الدول مجتمعة ومنفردة حق مقاومة الاستعمار وانهاء الاحتلال والسيطرة.[1]

وبحكم الإرث التاريخي للجزائر التي عانت كثيرا منا الاستعمار الفرنسي فقد عملت منذ الاستقلال سنة 1962على دعم الشعوب في تقرير مصيرها ودعم حركات التحرر في العالم والوقوف إلى جانب كلا لقضايا العادلة في العالم، وهو المبدأ الذي نصت عليه جميع دساتير الجمهورية، وهو ما يتجلى من خلال دعمها للشعب الصحراوي والشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الاستقلال وتصفية الاستعمار.[1]

وتؤدي الجزائر منذ الاستقلال دورا مهما وحاسما في المساهمة في تسوية النزاعات والأزمات الإقليمية مما جعلها طرفا استراتيجيا فاعلا ضامنا للسلم والاستقرار ومدافعة عن حق الشعوب المستعمرة والمضطهدة في تقرير مصيرها وهو مبدأ من المبادئ الراسخة للجزائر في عقيدتها السياسية والأمنية..[2]

فالجزائر تدعم وتؤيد المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي القاضية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويعتبر مساندة الجزائر لقضايا التحرر في العالم هو امتداد لمبادئ ثورة التحرير الوطنية، وقد قامت بدعم مختلف حركات التحرر المناهضة للإستعمار وفتحت أ بوابها لها على غرار استقبالها للحزب الافريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وجبهة تحرير موزمبيق، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا،[3] وجبهة البوليزاريو ودعم حركة التحرر الفلسطينية.

ورغم الضغوطات التي باتت تتعرض لها الجزائر من أطراف وعرابي العولمة ومشروع الشرق الأوسط الجديد من أجل التراجع عن هذا المبدأ خاصة فيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية والصحراوية، وتؤكد الجزائر أن موقفها من قضية الصحراء الغربية هو موقف ثابت باعتبارها قضية تتعلق بتصفية الاستعمار على ضوء قرارات الشرعية الدولية ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ومن حق الشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير مصيره باعتباره السبيل الوحيد لتسوية الصراع الدائر منذ 45سنة بين الشعب الصحراوي ممثلا في جبهة البوليزاريو و المملكة المغربية. ونفس الموقف الثابت من القضية الفلسطينية بحيث تؤكد الجزائر دوما وفي أكثر من مناسبة على لسان صناع القرار أن الجزائر موقفها ثابت من القضية باعتبارها قضية تصفية استعمار ومن حقا لشعب الفلسطيني كغيره من شعوب العالم في استعادة حقوقه المشروعة وعلى أرساء وإقامة دولته المستقلة.

[1]- سليم العايب،مرجع سابق، ص 58.

[2]- اسماعيل جنادي، "اليوم الدولي للسلم: إلتزامات الجزائر بتعزيز قيم ومبادئ السلم."مجلة الجيش، العدد:687، أكتوبر 2020، (ص 43).

[3]- كريم رقولي، "السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الافريقية في تقرير مصيرها."المجلة الأكاديمية للبحوثالقانونية والسياسية، الجزائر: جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد: 03، المجلد: 02، ص 397.

المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية باعتبارها قيد لتحقيق الأمن الوطني الجزائري:

تعيش الجزائر اليوم في بيئة إقليمية على درجة عالية من عدم الاستقرار بسبب انتشار المخاطر والتهديدات غير الدولاتية، نتيجة لضعف وترهُّل الدول في المنطقة، وبسبب التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الإقليم المغاربي-الساحلي.
خلقت هذه التهديدات غير الدولتية (إرهاب، جريمة منظمة، انتشار الأسلحة... وحتى الهجرة السرية) المتنامية في المنطقة سياقًا أمنيًّا في قطيعة مع المشهد الأمني التقليدي. وبما أن المسائل الأمنية استعجالية بطبيعتها، فإن معضلة التدخل أصبحت الشغل الشاغل للجزائر التي ترفضه، بحكم طبيعة عقيدتها الأمنية والسياسية، طارحة بدائل لمواجهة القلاقل والتهديدات المتصاعدة في المنطقة دون خرق مبادئها الأساسية، وفي هذا السياق تجد نفسها بين سندان ضغوطات البيئة الإقليمية والدولية ومطرقة مصالحها الاستراتيجية وعقيدتها الأمنية. ونجم عن هذا توتر ناشئ بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلحي (المصالح الأمنية) لم تعهده الجزائر من قبل.

المطلب الأول: تحديات السياسة العامة الأمنية الجزائرية:

الفرع الأول:تحديات على المستوى المغاربي:

بالنظر إلى العلاقات الجزائرية -المغاربية والاحتكاكات الجيوسياسة مع الدول المغاربية، يتأثر الأمن القومي الجزائري بما يأتي من هذه الدول من تهديدات-التي تندرج تحديدا ضمن التهديدات الجديدة ذات الطبيعة اللينة-والتي من أهمها التهديد المغربي كتحدي وجودي وبارز، والذي يبقى أكثر حضورا ضمن اهتمامات الجزائر الأمنية في الدائرة المغاربية.

أ. النزاع المغربي-الصحراوي كتحدي أمني للجزائر:

بعد قيام المغرب باحتلال الصحراء الغربية منذ سنة 1975، أصبحت هذه المنطقة أهم بؤرة للصراع في منطقة المغرب العربي، كما أنها تمثل تهديدا مباش ار للجناح الغربي للجزائر والذي كاد أن يتحول إلى المواجهة المباشرة مع المغرب[1]؛ فمنذ انسحاب القوات الإسبانية سنة 1975 من الصحراء الغربية،تقاسم إقليمها بين المغرب الأقصى وموريتانيا، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات مع الدولتين الجارتين الجزائر وليبيا، نتيجة إدانة الأخيرتين لهذا الاحتلال وتدعيمهما لجبهة "البوليساريو" في مواجهة المغرب.
وفي سنة 1979* وبعد انسحاب موريتانيا من الأراضي الصحراوية، قام المغرب بالاستيلاء على المناطق التي انسحبت منها القوات الموريتانية، وانحصر النزاع بين المغرب الأقصى وجبهة البوليساريو المدعومة من طرف الجزائر(عسكريا، اقتصاديا ودبلوماسيا.)
إن التنازع بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية هو وليد التناقض والاختلاف بينهما حول مسارات التسوية على حد قول **صمويل هنتنغتون** في أطروحته الشهيرة "صراع الحضارات ": "الاختلاف يؤدي إلى الخلاف"، فالجزائر متمسكة بمنطق الشرعية الدولية الذي يمنح حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره المدعوم بموقف الأمم المتحدة منذ سنة 1963، وبالتالي الرفض التام

[1]-اسماعيل جنادي، "اليوم الدولي للسلم: التزام الجزائر بتعزيز قيم ومبادئ السلم."مجلةالجيش،العدد:687، أكتوبر 2020، ص47

لإدماج الصحراء الغربية ضمن الخريطة المغربية، أما المغرب فيرى بان القضية الصح اروية، قضية وطنية غير قابلة للمساومة.

فالمقاربة الجزائرية ازاء القضية الصحراوية، كان منطلقهاالأساسي "تصفية الاستعمار" فالحل العادل بالنسبة لها هو ممارسة الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره كما تنص عليه اللوائح والنصوص الأممية، إن تمسك الجزائر بهذا الحل هو "وفاء" منها لمبادئ ثورة التحرير الوطني الذي قامت علية هوية وعقيدة الجزائر الأمنيتين.

أما على الصعيد الدولي، فإن المساعي الدولية سارت في بادئ الأمر بما يتوافق مع الطرح الجزائري لحل المسألة الصحراوية وذلك بعد وقف إطلاق النار سنة 1988 وموافقة المغرب على إقامة استفتاء حر ونزيه حول منح الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره، لكن ذلك لم يتم بسبب إصرار المغرب على ضرورة دمج المغاربة النازحين ضمن القوائم الانتخابية، أو بمعنى أخر المغرب يبحث عن استفتاء يقر إدماج إقليم الصحراء بالإقليم المغربي، فظل هذا الاستفتاء يؤجل سنة بعد سنة إلى غاية الاستغناء عن هذه الفكرة تماما.

وظلت الجهود الدولية لحل هذا النزاع تتراوح بين الاندماج و الاستقلال) اتفاقية هوستن 1997(من جهة، أو تدعيم الموقف المغربي من جهة أخرى من طرف القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، و اتضح ذلك جليا في اقتراح فكرة الحل الثالث) la troisième voie(في ماي من سنة2000 و الذي يمنح للصحراويين حكما ذاتيا تحت سيادة الدولة المغربية.

إن إصرار المغرب على سياسته ورفضه للشرعية الدولية-خاصة بعد رفض **مقترح بيكر الثاني** لسنة 2003 وهو صيغة معدلة للحل الثالث وكان دائما مدعوما من طرف فرنسا والولايات المتحدة، فالأولى ظلت تساند الموقف المغربي منذ اشتعال النزاع سنة 1975، حتى أنها قررت بأنها ستلجأ إلى حق النقض الدولي "الفيتو" إذا ما قرر مجلس الأمن فرض حلول تتعارض مع المصالح المغربية، أما بالنسبة للولايات المتحدة فالحكومات المتعاقبة ترى بأن المغرب حليف تقليدي للولايات المتحدة في الدائرة المغاربية، لذلك فمصلحتها هي الحفاظ على العلاقات مع المغرب والحفاظ على الوضع القائم حتى ولو كان على حساب الشعب الصحراوي.

إن هذا التحليل يفيدنا في فهم وتقييم موقف القوى الكبرى إزاء القضية الصحراوية فكل من فرنسا والولايات المتحدة لا تريدان انفصال الصحراء الغربية بحكم ذاتي عن المملكة المغربية، لأن عدم استقرار المغرب الأقصى سينجر عنة زعزعة الاستقرار في الإقليم المغاربي ككل، الذي لم يكن أصلا مستقرا بسبب ما كان يحدث في الجزائر. ومن جانب آخر تريد فرنسا إتحادا مغربيا، وتدعم حلا لفض النزاع الصحراوي بما يحفظ المصالح المغربية من جهة أخرى[1].

بناءا على ما تقدم حول النزاع المغربي- الصحراوي وتعقيداته، وتعدد الفواعل فيه-خاصة القوى الكبرى- يمكن القول أنه حقا يشكل هاجسا أمنيا إقليميا بأبعاد دولية ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، ويبقى عدم حل النزاع في الصحراء الغربية واستمراره إلى يومنا هذا، مهددا للأمن القومي الجزائري بالنظر إلى أنه المصدر الأساسي للتوتر في الإقليم، و السبب في استمرار التنافر الجزائري – المغربي، كما سيفضي استمرار هذا النزاع إلى مشاكل أمنية أخرى.

[1]-حمزة حسام" ،**مرجع سابق** ، ص 22.

ب. تحديات الخلاف الجزائري-المغربي حول الزعامة المغاربية:

بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية، تعود أيضا أسباب الخلاف الجزائري-المغربي إلى التنافس حول الزعامة المغاربية، إذ ترى كل منهما نفسها قوة إقليمية مؤثرة وبالتالي هي الأجدر بالزعامة. هذا وبالإضافة إلى مطالبة المغرب الت اربية لإقليم كل من تندوف وبشار(جزء من الغرب الجزائري) والتي نشأت بسببها حرب الرمال في أكتوبر1963 وما تلاها من نزاعات حدودية) حرب أمقالا 1976(واستيلاء المغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية وتدعيم المغرب لحركة المتمردين الطوارق للمطالبة بحكم ذاتي.

أفضت هذه الأوضاع الجيوسياسية إلى حالة من التأهب العسكري شبه التام على الحدود الجزائرية المغربية، فحالة اللاأمن الذاتي أدت إلى اللاأمن الموضوعي لكليهما، وأصبح منشأ الخوف شيئا وجوديا، أدركت الجزائر النوايا التوسعية للمغرب الأقصى والتي تمثل تحديا رئيسا للأمن القومي الجزائري يستهدف سيادة الجزائر وسلامة إقليمها ووحدتها الترابية.

فلا شك أن المغرب الأقصى مدعوم من طرف الولايات المتحدة عسكريا، اقتصاديا ولوجستيا بالنظر إلى دورها في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالح المغرب في الوقت الذي كانت الجزائر تعيش أزمنة أمنية حادة وعدم قدرتها على التسلح نتيجة للامتناع الغربي غير المعلن عن بيعها للجزائر حتى لا تتسرب للجماعات الإرهابية المسلحة. فقراءة هذه الأحداث توضح أن المغرب هو الذي يعمل على إدخال المنطقة في سباق التسلح، خاصة وأن الجزائر بعد أن أحست بهذا الوضع، وبعد أن تحسنت أوضاعها المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول، بدأت تتدارك تأخرها العسكري بعقد مجموعة من الاتفاقيات لشراء أسلحة ونظم دفاع خاصة مع روسيا[1].

ويتضح مما سبق أن الخلاف جوهري بين المقاربتين الجزائرية والمغربية للأمن،فبينما وتدافع الجزائرعن مقاربة مستقلة للأمن القومي، نجد أن مقاربة المغرب الأقصى فيها تبعية للآخر الإستراتيجي وتحالف معه لحماية أمنه القومي.

ج.التحديات المغاربية ذات الطبيعة اللينة:

تتضمن الدائرة المغاربية مجموعة من التهديدات اللينة (سياسية، اقتصادية،اجتماعية...) تؤثر سلبا على الأمن الجزائري، والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى **باري بوازن وأوول و يفر**نتيجة غياب التنشئة السياسية، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان أو إضعاف الثقة في مؤسسات الحكم، وبالتالي اللجوء إلى القوة لتحصيل الحقوق.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى ناتجة عن ضعف التنشئة السياسية كأزمة الهوية والمواطنة (أزمة القبائل في الجزائر) والتوظيف السياسي للقيم الدينية (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب) الذي يؤدي إلى إحداث أزمات الهوية وحركات الانفصال، وبالتالي إضعاف أكبر للاستقرار والتجانس السوسيو-سياسي.

هذا ولا يمكن نكران ارتباط التطرف داخل الدائرة المغاربية بضعف الأداء الإقتصادي للدول المغاربية، وقد قاد الضعف المسجل على مستوى الأداء والبنى الاقتصادية للدول المغاربية إلى انكشاف رهيب

[1](*) نتيجة إتفاق السلام الموقع بينها وبين جبهة البولزاريو في الجزائر سنة 1979، تنازلت موريتانيا عن الجزء الجنوبي (إقليم تيريس الغربية) الذي كانت تحتله من الصحراء الغربية لصالح البوليزاريو، أما ليبيا، فنتيجة لدعمها للبوليزاريو،فقد قام المغرب بتأييد التشاديين المعارضين لها وحرضهم ضدها، وقاد هذا فيما بعد إلى تورط ليبيا في الحرب الأهلية التشادية التي انفجرت سنة 1980.

لاقتصادياتها، والتي تعاني من تبعية إنتاجية شبه مطلقة وتبعية للأسواق العالمية تعززت أكثر بسبب الاستقطاب الأفقي الممارس من الإتحاد الأوروبي، وبسبب مستويات التعاون البيني المتدنية لدول المغرب العربي في كافة المجالات الاقتصادية نتيجة لعلاقاتها المتشنجة.

كما تساهم مجموعة من المصادر الخارجية في انتشار التطرف، الإرهاب والعنف المسلح داخل الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، وأول هذه المصادر هو السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ونقصد بها استمرار ثنائية التعامل و الانحياز للطرف الإسرائيلي في ص ارعه مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان؛ إذ تنتج هذه الطريقة في التعامل حالة إحباط عند بعض شرائح المجتمع تقود إلى التطرف والإرهاب في الجزائر والمغرب العربي عموما، كما تتأثر الجزائر بما تعانيه المنطقة من انتشار للجريمة المنظمة)تبييض الأموال ،المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافة أشكاله(خاصة على الحدود الجزائرية – المغربية والجزائرية – التونسية، مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على النسيج الإقتصادي و الإجتماعي الجزائري، وهنا تبرز تجارة المخدرات كأخطر تهديد ليّن يواجه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغاربية، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) القادمة بالأساس من المغرب الأقصى[1].

الفرع الثاني: تحديات على المستوى الإفريقي:

لقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهور مجموعة من التهديدات الجديدة، وبما أن أمون الدول أصبحت مرتبطة ببعضها البعض فإن أي تهديد في دولة ما يعتبر تهديدا للدول الأخرى، لهذا فإن الانفلاتات الأمنية التي تعاني منها القارة الإفريقية صارت من المشاغل الأمنية الجزائرية، التي تهدد أمنها خصوصا على حدودها الجنوبية المرتبطة بالساحل والتي يمكن إجمالها في:

أ-أزمة الطوارق:

بما أن السياسة العامة الأمنية في الجزائر تهدف إلى المحافظة على الوحدة والسيادة، فأزمة الطوارق تعتبر من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري والتي يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديما مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر أخرى كتهديدات الدائرة المتوسطية مثلا.

وتعتبر أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول والتي اتفقت على احترام مبدأ" عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار "المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 9140، ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها واسبانيا، الصحراء الغربية، وايطاليا، صحراء ليبيا كانت اعتباطية ولم تراعي الحدود الأنثروبولوجية العرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية[2].

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق إلى موقفين:

- موقف ارفض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة توارقية في الصحراء الكبرى.
- موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية.

---

[1]- حمزة حسام، مرجع سابق، ص92

[2]-نبيل بويبة، " الأمن الجزائري في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والد راسات العربية، القاهرة ،2009،ص142.

ومنذ ذلك الوقت والى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يوجدون فيها، يسودها التوتر لا سيما دولتا مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان الشمال بداية الثمانينيات، ما أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم.

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحررية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر، وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، فضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية من تهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين... التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية، واستخدامها كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية [1].

فهذه القضية تعتبر تهديدا للأمن الجزائري انطلاقا من الأسباب التالية[2]:

- أولها هو الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالب انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجيريين، نتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة، وبسبب توظيف قضية الطوارق في ص ارع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى.

- ثانيهما هو خطر التدخل الأجنبي في المنطقة تحت أي غطاء عسكري أو دبلوماسي بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق ومنحهم المعونة الدولية.

- خطر تحالف حركات الأزواد المسلحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظمة.

فخطر وجود دولة فاشلة على الجناح الجنوبي يضع الجزائر أمام تهديد يتطلب وضع سياسات محكمة لمواجهتها، فهذا الانكشاف الأمني الرهيب الذي تعاني منه المنطقة؛ ساهم في انتقال تهديدات جديدة إلى الجزائر عبر الصحراء.

ب-الإرهاب والجريمة المنظمة:

لقد أصبحت الجزائر تعاني من مشاكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية : الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة إلى الصحراء والساحل، عبر مدّ مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السبق خلفية لدعم عملياتها وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلا جيوسياسية إقليمية عبر قومية ودون دولتيه ذات ارتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة [3].

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة

---

[1]-حمزة حسام، مرجع سابق، ص98-99

[2]- شاكر ظريف،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة ،2010، ص ص69-72.

[3]-وقارة حسين، مشكلة الأقلية الطوارقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الشعب للد راسات الإستراتيجية، الجزائر، نوفمبر2008

المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي من أجل التموّن وتمويل نشاطاتها بسبب شح مصادر التمويل والمؤونة [1].

ج-الهجرة غير الشرعية:

تؤدي حالة اللامن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعات، الأوبئة، الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركات نزوح هائلة لآلاف المدنيين هروبا من تلك الظواهر ومن بؤر الاضطراب.

وتأخذ هذه الحركات صورتين: داخلية وخارجية؛ فأما الأولى فتكون من مناطق البدو المزارعين والمرّبّين إلى المدن، وأما الثانية فتكون من الدول الإفريقية عموما نحو شمال القارة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوروبا [2].

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، والتي تتم بطريقة سرية وغير شرعية، من أهم التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأن سرية تلك الحركات تصعّب جدا من م ارقبتها وتحد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية، وأكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان، ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن، وهو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوروبا.

إن تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشيكات إجرامية أخرى، فمعلوم أن المهاجر السري إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد وسيلة تضمن له العيش، لا يتوانى في اللجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية، وما يدفعه أكثر للجوء على هذا السلوك أنه لا يخشى على نفسه شيئا بحكم أنه غير معروف بالنسبة لقوات الأمن في البلد الذي يقيم فيه، والأخطر من هذا أن الجزائر بدأت تتحول إلى دولة استقبال واستقرار نهائي للعديد من الأفارقة بعدما كانت منطقة عبور [3].

-آليات المواجهة:

لقد اعتمدت الجزائر في تعاملها مع التهديدات الآتية من الدائرة الجيوسياسية

الإفريقية لأمنها القومي على إستراتيجية مزدوجة، داخليا بالاعتماد على سياسة أمنية تهدف إلى تغطية أكبر للإقليم الصحراوي ومراقبة واسعة للحدود البرية، وخارجيا بالاعتماد على إستراتيجية إقليمية تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة الآتية من الصحراء والساحل.

وفيما يخص التهديدات الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ عن أزمة الطوارق، واد اركا منها لأهمية العنصر الطوارقي كواحد من المكونات الأساسية للمجتمع الجزائري وأن انفصالهم سيؤدي إلى تهديد اللحمة المجتمعية الوطنية برمتها، عمدت الجزائر إلى:

---

[1]- شاكر ظريف، مرجع سابق ص 73

[2]-سعاد إبراهيم، **"الجزائر والأمن الاقليمي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدوليوالعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،جامعةالجزائر،2008،ص129

[3]- سعيد عبد المنعم وقدري سعيد،**" ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط: وجهة نظر عربية"**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للد راسات الإستراتيجية، القاهرة،العدد 109، جويلية 2009.

- داخليا:

اعتمدت الجزائر مجموعة من الآليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الوقائية تهدف إلى إدماج أكبر للطوارق في المجتمع الجزائري وترسيخ انتمائهم إليه منذ الاستقلال، لذا نجد أن **بنبلة** أول رئيس للجزائر، قد عيّن أحد قادة قبائل الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني في إطار إدماج الطوارق في الحياة السياسية [1].

كما قامت الجزائر بتوطين الطوارق من خلال مجموعة من التشريعات تهدف إلى منحهم حقوقا مثل بقية المواطنين الجزائريين في الشمال وحماية الت ارث والثقافة الطوارقية المحلية وترقيتها، وهي إجراءات تضاف على عمليات إحصاء الطوارق منذ 1993، ثم سنة 1994، التي تم على إثرها طرد حوالي 5175 مهاجر غير شرعي مع الإبقاء على كل من هو طوارقي وان لم يكن جزائريا، ثم ترقية ظروفهم المعيشية عبر تجميعهم في قرى ومدن يسيّرونها بأنفسهم من خلال مجالس شعبية وبلدية.

هذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداري بجعل تمنراست وايليزي ولايتين، ومنح الطوارق نصيبا من التمثيل في البرلمان بغرفتيه، وانشاء صندوق خاص بتنمية الجنوب اعتمادا على الأموال التي يتم اقتطاعها من عائدات النفط، ويظهر الحرص الجزائري على ضرورة استقرار مناطق تواجد الطوارق من خلال مجموعة القوانين الإستثنائية فيما يتعلق بتنظيم الحدود الصح اروية لتسهيل حركة تنقل الطوارق في مختلف أسلاك الأمن خاصة الدرك الوطني، حرس الحدود والجمارك [2].

-خارجيا:

وادراكا منها للطبيعة العابرة للحدود لتهديد الأزواد بسبب تبعثرهم بين أقاليم دول الصحراء المتجاورة، ونظرا للإتصالات والعلاقات عبر القومية النى نسجوها بين دول المنطقة التي قوت أكثر من الاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر والدائرة الإفريقية لأمنها القومي، أيقنت الجزائر أن أفضل إستراتيجية للتصدي لتهديد الأزواد هو التعاون مع الدول المعنية بهذا التهديد مع الالتزام بمبدأي "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و"حسن الجوار" لإيجاد حلول سلمية لهذه النزاعات[3].

من هذا المنطلق، تبنت الجزائر في تعاملها مع أزمة الأزواد مع حكومتي باماكو ونيامي سياسة غير عسكرية تعتمد أساسا على التعاون الإقليمي فاحتضنت ورعت مفاوضات بين أزواد مالي والنيجيروحكومتيهما، وقادت العديد من حالات الوساطة لإيجاد حلول تقيها زعزعة استقرار المنطقة واشتعال بؤرة اضطراب في جنوبها وتقوّض أي مشروع للتدخل الأجنبي تحت أيّ مبرر [4].

أما فيما يخص مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، فإن الجزائر أضعف من أن تواجه مسببات هذه الظاهرة إفريقيا، لأنها تعاني من تلك المسببات محليا أيضا، لذا كانت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة هذه التهديدات داخليا مباشرة قائمة على مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، ولضمان تغطية أمنية أكبر للحدود البرية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف أنواع التهديدات، عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعد الإهمال الذي لاقته خلال العشرية السوداء جرّاء تركز العمل الأمني والعسكري في الشمال الجزائري سواء فيما تعلق بعدد الجنود والعتاد أو باستراتيجيات العمل والتدخل .

---

[1]-نبيل بويبة، مرجع سابق،ص73

[2]- سعاد إبراهيم، مرجع سابق، ص82.

[3]-علي عشوي، مرجع سابق، ص112

[4]- حسين وقارة، مرجع سابق، ص 25

وفي إطار هذا التوجه، أدخلت إصلاحات جذرية على قوات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها؛ ففيما يخص الجمارك، شرعت م اركز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط وورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية المتمركزة بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل والمتوسط واستعمال معدات الرؤية الليلية ومعدات عسكرية حديثة أخرى لم تكن متوفرة لدى الجزائر في السابق، بالإضافة إلى تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان وطرائق تسييرها، كما أخضع ضباط وضباط صف الجمارك إلى دورات
تكوين متواصلة ومغلقة لمدة 59 يوما في قواعد عسكرية تابعة للجيش الجزائري [(1)].

في السياق ذاته، قامت مديرية الأمن الوطني التابعة لوازرة الداخلية الجزائرية بتدريب الوحدات نفسها على تقنيات محاولة تهريب الأسلحة والمتفجرات ومواد صناعتها، أما الدرك فساهموا في هذا التكوين عن طريق تلقين فرق جمركية تكتيكات مكافحة تهريب المخدرات بالاستعانة بالكلاب البوليسية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى رفع قدرات الجمارك القتالية في إطار برنامج تحديث القطاع وتدريبه للتعامل مع جرائم تهرب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات على مستوى الحدود الجنوبية والتي أثبتت التحقيقات الأمنية صلتها بالجماعات الإرهابية.

كما تمت زيادة عدد قواتها وعدد أماكن انتشارها على الشريط الحدودي الجنوبي، إما بإنشاء مراكز جديدة، تهيئة مراكز على أنقاض المراكز القديمة أو استحداث حاجز دائمة ومؤقتة في المناطق المعزولة لسد الثغرات التي يتخذها المهربون والإرهابيون كممرات.

هذه الإجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي التي تأتي في إطار السياسة الأمنية كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي[2].

وان كانت المقاربة الجزائرية في مواجهة أزمة الطوارق مقاربة غير عسكرية أساسا، فإنها في مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة السرية تتراوح بين العسكري وغير العسكري، وتربط بين الأمن والنمو والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ضمن هذا التوجه الأخير وباعتبار الفقر وضعف التنمية من أهم مسببات التهديدات الآتية من الدائرة الإفريقية وأن القضاء عليها مرتبط بتغير البيئة الأمنية الإفريقية لتصبح أكثر إنسانية واستجابة لتطلعات وحاجات الأفارقة، فإن المقاربة الجزائرية في هذا الخصوص، قائمة على إجراءات دعم الاستقرار الأمني ،السياسي والاقتصادي بتنمية القارة الإفريقية خصوصا الأقاليم الأكثر تضررا عبر المطالبة بتمكين دول القارة من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة المزمنة إلى حالة القدرة على التنمية[3]

الفرع الثالث: تحديات على مستوى الفضاء المتوسطي:

نادرا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفة الشمالية للمتوسط من تهديد للضفة الجنوبية؛ فبالنسبة لجنوب المتوسط وبحكم خضوعه للاستعمار، يمكن أن تكون أوروبا كذلك مصدرا للتهديد بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة، وثقافتها التي تهدد هويات مجتمعات الجنوب، والمشروع الأوروبي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار.

---

[1]-بوعلام غمراسة،" الجزائر تتوسط مجددا لإنهاء الأزمة بين مالي والطوارق: وزير الخارجية الجزائري يسعى لإقناع الطرفين العودة إلى اتفاق 2006"، جريدة الشرق الأوسط، 18العدد 302، أكتوبر 2007، ص04

[2]-ظريف شاكر،مرجع سابق،ص105

[3]-بويبة نبيل، مرجع سابق، ص132

وفي هذا السياق تندرج تهديدات الدائرة المتوسطية للأمن الجزائري من خلال انتمائها لجنوب المتوسط وما يصيب هذا الأخير يصيبها حتما. وبحكم الجزائر دولة عربية فإن أمنها معرض أكثر للتهديد والاخت ارق الأوربي والأطلسي، وتشير بعض التحليلات إلى أن الحوار الأمني الذي شرعت فيه الدول الأوروبية مع الدول المتوسطية عبر البعد السياسي والأمني لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، يهدف إلى زيادة كبح تطور القد ارت العسكرية للدول العربية، لا سيما خلال الأزمة الجزائرية - التي كشفت نوايا الحلف-واعتبرت أنه يسعى عبر الحوار، إلى الاطلاع عن قرب عما يجري في تخوم المتوسط الجنوبية، للتدخل في حال اقتضت الضرورة [1] .

إن التهديد على الأمن الج زائري جراء خطابات أمننة الجنوب واجراءات حظر التسلح جنوبا مقابل تسلح ضخم في الشمال يزيد من الانكشاف الاستراتيجي الذي تعانيه الجرائر في مقابل أوروبا التي لاتعترف صواريخها الباليستية لا بحدود ولا بجغرافيا، فإن كانت أوروبا تخشى على نفسها من أسلحة الدمار الشامل العربية أو الجزائرية المزعومة، فمن المنطقي أكثر أن تخشى الجزائر على نفسها من التهديدات العسكرية الآتية من شمال المتوسط[2].

أما التهديدات المتعلقة بالقطاع المجتمعي للأمن الجزائري، فحجم التهديد للهوية الوطنية والدينية للمجتمع الجزائري المتأتي من الدائرة المتوسطية كبير جدا، نظرا للعلاقة التي تربط المجتمع الجزائري بمجتمعات الضفة الشمالية ذات منظوم قيمية وثقافية مختلفة التوجهات مع المنظومة القيمية الجزائرية التي أصبحت على المحك في مواجهة الأوربة والأمركة التي تأتي من خلال السلع المادية والثقافية، أو عبر وسائل الإعلام والاتصال [3].

وقد اتبعت الجزائر كل الإجراءات اللازمة لدحر التهديد القادم من دول شمال المتوسط وذلك بانخراطها في مختلف الأطر التعاونية والأمنية من طرف أوروبا؛ فبالنسبة لمسار برشلونة، فقد أكدت الجزائر أن انخ ارطها فيه منذ بدايته ومشاركتها في الندوات والاجتماعات التي أصبحت تعقد فيما بعد في إطاره البنى الأخرى المكملة له، كان مرده قناعتها بأنها تريد ش اركة حقيقية بين دول المتوسط وتشجيع إقامة فضاء مشترك للتنمية والرخاء.

كما لم تهمل الجزائر المبادرات الأمريكية، على الرغم من تأخر انضمامها إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا ناتج عن قناعتها بأنها الحلف فاعل جيوسياسي أساسي في الهندسة الأمنية وفي صياغة المفاهيم والآليات الأمنية وفي صياغة المفاهيم والآليات الأمنية ضمن الدائرة المتوسطية لأمنها القومي[4].

المطلب الثاني: مسألة الفاعلية والتكيف مع التهديدات الجديدة:

من المتعارف عليه أكاديميا وواقعيا أن العقائد الأمنية للدول تتطور وتتغير مع مرور الزمن، وذلك يرجع إلى عدة عوامل موضوعية منها تغير المصادر الأساسية لهذه العقيدة، كالفواعل الرئيسية في النظام السياس ي أو تغير الأيديولوجية والنسق العقدي للدولة، وتغير التوجهات والأدوار، خاصة في حالة

[1]-علي عشوي،مرجع سابق،ص112

[2]-سعاد إبراهيم، مرجع سابق، ص87

[3]- حمزة حسام، مرجع سابق، ص127.

[4]- عبد النور بن عنتر،"**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**"، ص 52.

حدوث ثورات أو حروب تحدث تغيرات جذرية في الدول. كما تتغير العقيدة ا لأمنية للدولة وتخضع للتعديل والمراجعة من أجل التكيف والاستمرارية خاصة في ظل بروز تهديدات وأخطار وتحديات أمنية طارئة ومفاجئة، أو حدوث تغير في نمط وطبيعة هذه التهديدات والمخاطر.

وقد شهدت البيئة الأمنية للجزائر محليا وإقليما جملة من التحولات والتغيرات كان لها أثر على التصورات والمدركات الأمنية لصناع القرار، بحي نجد تغير في أولويات الفعل الأمني والاستراتيجي للجزائر بفعل تغير في نمط وطبيعة التهديدات الأمنية خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها البيئة الإقليمية للجزائر من تعقد الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي،واللا استقرار الذي باتت تعرفه المنطقة العربية بفعل سلسلة الأحداث والتغيرات التي جاءت بفعل أحداث ما يعرف إعلاميا بـ "الربيع العربي."

فتغير طبيعة الفواعل والمواجهة في سياق الظهور الهجين لمختلف التنظيمات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والتي تستخدم ما يشبه حرب العصابات مع الدول في منطقة صعبة التضاريس والمناخ، في ظل غياب رؤية أمنية مشتركة لدول منطقة الساحل الإفريقي. إضافة إلى البنية العلائقية لمختلف التهديدات الإقليمية، جعلت موضوع أمن المنطقة مرتبط بالطرح الموسع للأمن العالمي وبالتالي الارتباط بالمصالح الجيوسياسية للدول الكبرى

فالجزائر وكغيرها من دول منطقة الساحل الإفريقي تعاني مسبقا من مختلف التحديات الأمنية(تجارة المخدرات، الأسلحة، عمليات اختطاف الرهائن الأجانب، العمليات الإرهابية...الخ) وعلى اعتبارها من الدول السباقة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف منذ تسعينات القرن العشرين، فمع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وما تبعه من تداعيات إقليمية من فوض ى انتشار السلاح، تنامي دور التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة، التي ظهرت بمظهر القوة بعد أزمة شمال مالي، فرض واقعا أمنيا جديدا لا يقتصر على تدخل حلف شمال الأطلس ي NATO في ليبيا منذ سنة 2011، ومساهمته لأول مرة في تغيير نظام سياس ي لدولة، لكن التدخل العسكري الفرنس ي _الأحادي الجانب_ في مالي سنة 2013 كشف عن أهمية الاستقرار الإقليمي للجزائر وعدم تحليل أي ديناميكية أمنية للجزائر بمعزل عن دول الجوار. ورغم أن الجزائر تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي أثبتت فاعلية كبيرة جدا في احتواء ومحاصرة التهديدات والتحديات الأمنية أو القضاء عليها، في حين عجزت الكثير من الدول عن ذلك، إلا أنهذه التحولات في نمط وطبيعة التهديدات ومجالاتها المكانية وامتدادها الزماني جعل من الفعل الأمني الجزائري يشهد بعض العراقيل والصعوبات في احتواء والتصدي لهذه التهديدات الجديدة.[1]

ويرى الكثير من المختصين أن الجزائر بحاجة إلى مراجعة وإعادة النظر في بعض تصوراتها الأمنية ومدركاتها للتهديدات الجديدة، بمعنى أحداث تغير أو تطوير لعقيدتها الأمنية، حتى تكون سياستها الأمنية أكثر تكيفا وفاعلية مع المعطيات الأمنية الجديدة. فمبدأ عدم التدخل أو عدم قيام القوات المسلحة الوطنية بعمليات خارج الحدود والالتزام بمبدأ الدفاع فقط يجعل من الجزائر في كثير من الأحيان عاجزة عن م واجهة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة.

[1]-مصطفى دلة أمينة، "العميق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان: 49 و50، شتاء –ربيع 2016، ص115.

فتحقيق الأمن لا يجب أن تركز الدول على الأمن بالمفهوم الضيق فحسب، أي حصره في الجوانب العسكرية أو الدفاعية فحسب، بل بالمفهوم الموسع الذي يقصد به القضايا التي تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي[1].

ومن أهم النقاط التي تعرف جدلا ونقاشا في العقيدة الأمنية الجزائرية حول مدى فاعليتها في تحقيق الأمن الوطني ومواجهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة نذكر:

الفرع الأول: النقاش حول مبدأ عدم التدخل:

وهو من المبادئ الرئيسية والمرتكزات التي قامت عليها العقيدة الأمنية الجزائرية وكذلك السياسة الخارجية الجزائرية، ونجد أن هذا المبدأ يستند إلى العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي صهرت المجتمع الجزائري وبالتالي صناع القرار فيه، فالجزائر منذ استقلالها سنة 1962 تنأى بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الأخر ى في كل المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي المقابل ترفض تماما تدخل أطراف وفواعل خارجية في شؤونها الداخلية مهما كلف الأمر.

وقد جنب هذا المبدأ الجزائر الكثير من المشكلات السياسية والتهديدات والأخطار الأمنية على فترات زمنية طويلة، رغم محاولات عديدة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية توريط الجزائر في الكثير من القضايا النزاعية والمشكلات الإقليمية، كمحاولة المغرب الأقصى توريط الجزائر في قضية الصحراء الغربية، ومحاولة فرنسا توريطها في النزاعات والإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل وكذلك محاولات فرنسية وأمريكية توريط الجزائر في الأزمة الليبية الأخيرة.

وإذا كان هذا المبدأ قد منح للجزائر عدة مزايا سياسية وأمنية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، فأن هناك من يرى أن الوضع قد تغير كثيرا في الوقت الراهن، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة المعقدة والمركبة، فنأي الجزائر بنفسها في العديد من القضايا والمشكلات الإقليمية التي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده جعل من الجزائر تخسر أكثر مما تكسب من هذا المبدأ.

فعدم تدخل الجزائر إيجابيا بصورة عقلانية واستراتيجية في الأزمة الليبية والأزمة المالية منذ اندلاع الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة كان له نتائج سلبية على أمن واستقرار الجزائر، ولعل أبرز مثال هي الاعتداء الإرهابي على منشأة الغاز بتيقنتورين جنوب الجزائر سنة 2013، وكذلك جعل الجماعات الإرهابية من مالي وليبيا في ظل الفوضى والهشاشة الأمنية فيهما كقاعدة خلفية لعملياتها الإرهابية ضد الجزائر، كذلك أصبحت هذه الدول أرضا خصبة لعصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر والهجرة السرية...الخ.

بحيث يرى البعض أنه كان بإمكان الجزائر التدخل بصورة ما في ليبيا ومالي لمنع حدوث الاضطرابات الأمنية والسياسية، بحكم الثقل والوزن الجيوسياسي لها في المنطقة وكذلك إمكانياتها المادية والدبلوماسية التي تجعل منها مؤهلة للقيام بأدوار إقليمية لتحقيق السلم والأمن في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

إلا أن هناك من يعتبر أن مبدأ عدم التدخل هو الأفضل للجزائر، لأنه يجنبها الدخول في نزاعات مرجئة ومعقدة كالنزاع في مالي أو ليبيا وهي نزاعات معقدة داخليا ودخلت فيها أطراف وقوى دولية لا تستطيع الجزائر مجاراتها من حيث القوة والإمكانيات والاستراتيجيات. فهي لا تستطيع أن تدخل في حالة

[1]- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: 05، مارس 2010(ص288).

عداء مع فرنسا في مالي مثلا ولا تستطيع أن تكون ندا لحلف شمال الأطلس ي في ليبيا، وبالتالي فإن عدم التدخل جنب الجزائر الكثير من المشكلات والنزاعات هي في غنى عنها.

الفرع الثاني: النقاش حول مبدأ عدم مشاركة القوات في عمليات عسكرية خارج حدودها:

فمنذ الحرب العربية مع الكيان الصهيوني سنة 1973 لم تشارك القوات المسلحة الجزائرية بمختلف فروعها وتشكيلاتها بعمليات قتالية خارج حدود الجزائر، فهذا المبدأ المنصوص عليه دستوريا له أنصار ومؤيدون الذين يرون أن التدخل العسكري في دول أخرى خاصة دول الجوار سيخلق أعداء وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الج وار الإيجابي الذي تعتمده الجزائر في سياستها الخارجية. إلا أن هناك من يرى أن هذا المبدأ لم يعد عمليا في الوقت الراهن، نظرا لعولمة التهديدات والمخاطر خاصة ما تواجهه دول الجوار الإقليمي للجزائر من تهديدات خطيرة كالإرهاب، والجزائر بحكم قدراتها وإمكانياتها وخبرتها في مكافحة الإرهاب هي المؤهلة لمواجهة هذه التهديدات، كما أن تخلي الجزائر عن أداء دور إقليمي سيفتح المجال للقوى الخارجية لملأ هذا الفراغ كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

الفرع الثالث: النقاش حول مبدأ الدفاع بدل الهجوم والعمليات الإستباقية الردعية:

ترتكز العقيدة الأمنية في الجزائر على مبدأ الدفاع، أي التصدي للتهديدات والمخاطر التي تدخل نطاقها الجغرافي فقط، وإن كان هذا المبدأ في إطار العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي هي ناجعة وفعالة في مواجهة والتصدي للأخطار والتهديدات التقليدية، أي منع أي عدوان أو عمل عسكري خارجي ضد السلامة الترابية للوطن، كما حدث في حرب الرمال مع المغرب سنة 1963.

إلا أن العقيدة الدفاعية في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية أصبحت أقل فاعلية في مواجهة واحتواء التهديدات والمخاطر، فالتهديدات الأمنية الجديدة التي تدخل ضمن الأمن اللين والأمن غير التقليدي من الصعوبة بمكان مواجهتها والقضاء عليها بالدفاع داخل الإقليم الجغرافي للدولة فحسب، فتهديدات كالإرهاب الإقليمي والعالمي أو الجريمة المنظمة أو تجارة وتهريب المخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية والمشكلات البيئية والصحية لا يمكن مواجهتها من داخل الحدود الوطنية فحسب لأن امتداداتها تكون إقليمية وأحيانا عالمية، وبالتالي آليات المواجهة تكون من نفس طبيعة هذه التهديدات فالجزائر التي قضت على الإرهاب الداخلي لم تستطع الآن أن تقض ي على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تنظيم داعش لأن امتداداتها خار حدود الجزائر ونشاطها اقليمي وعالمي.

فالدفاع في كثير من الأحيان يكون سلبي، ويتفق الكثير من المختصين في المجال الأمني والعسكري أن مزايا الهجوم أفضل بكثير من الدفاع، وهنا يرى الكثير من أهل الاختصاص أنه لابد على الجزائر من تكييف عقيدتها الأمنية بما يتوافق واحتواء والتصدي لهذه التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة المعقدة والمركبة. فالهجوم والقيام بعمليات استباقية للقضاء على التهديدات أفضل بكثير من انتظار التهديد ليأتي إليك في عقر دارك.

الفرع الرابع: النقاش حول رفض التواجد الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها ودول الإقليم:

[1]-سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) ،2017، ص 28.

ترفض الجزائر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وكذا في دول الجوار، وهو ما أحدث نوعا من التوازن الطبيعي في المغرب العربي خاصة مع دولة المغرب، وتسعى الجزائر من خلال ذلك إلى تسيد المنطقة وبناء تصورات أمنية مستقلة تجاه العديد من القضايا الإقليمية[1].

فالجزائر بحكم عقيدتها الأمنية المرتكزة على عوامل تاريخية تستند إلى الصراع والثورة ضد الاستعمار الفرنس ي، ترفض رفضا مطلقا وجود أي قوة عسكرية أجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة كانت، كما تنادي دوما بضرورة تحمل دول الإقليم حماية وضمان أمنها بنفسها -بالاعتماد على الذات والتعاون والتنسيق الإقليمي- بعيدا عن الوصاية الأجنبية خاصة من الدول الكبرى. وهذا المبدأ يتقاطع مع مبدأ أساس ي وهو ضرورة حل النزاعات سلميا وعدم اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة وهو ما تنادي به في حل نزاع الصحراء الغربية وكذا النزاع في مالي وليبيا.

لكن الجزائر واجهت تحديات وصعوبات كبيرة في تجسيد مسعاها هذا، خاصة بعد الأزمة في مالي وليبيا، وقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي تحديا للمقاربة الأمنية الجزائرية[2]،القائمة على ضرورة الحل السلمي للنزاعات ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة وإقامة القواعد العسكرية، كذلك اصطدمت المقاربة الجزائرية بتدخل حلف الناتو في ليبيا وتدخل قوى كبرى في النزاع كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض الدول العربية كمصر وقطر.

وإن كانت المقاربة الجزائرية برفض التدخل الأجنبي والوجود العسكري الخارجي في المنطقة عقلانية جدا، بل هي الأسلم في حل النزاعات وبناء أمن إقليمي فعال، إلا أن الاضطرابات الأمنية والسياسية في المنطقة وتضارب المصالح والرؤى بين دول المنطقة حال دون أن تجد المقاربة الجزائرية تجسيدا لها على أرض الواقع، وهو ما يشكل تحديا أمنيا كبيرا للجزائر حاليا ومستقبلا.

المطلب الثالث:استراتيجية الجزائر الأمنية إقليمياً: بدائل متكاملة للتدخل

تقوم استراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة القلاقل المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عمومًا على مقاربة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها بديلًا للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبًا لإدارة وتسوية الأزمات. وتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور:

المحور الأول، وهو عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنيًّا (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية، في2011، والتي وسَّعتها لتغطي تقريبًا كل حدودها البرية معا لتركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.

المحور الثاني: مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسيًّا وماليًّا (مساعدات وقروض)، وأمنيًّا (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى عسكريًّا (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب...).

أما المحور الثالث: فهوإقليمي المستوى ومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين(الجزائر-تونس-ليبيا، والجزائر-تونس-مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات الحشد جهود دولا لمنطقة وتنسيقه امن جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان(الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا)التي أُطلقت عام2010.

[1] -عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، ص41.

[2]-عمار بالة. التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة باتنة، قسم اللعوم السياسية ،2018، ص 219.

فيما يعُنى المحور الرابع: بتسوية أزمات المنطقة باعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدة وساطات في جوارها.
أما المحورالخامس، فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي. تتوافق هذه المحاور/البدائل والمبادئ المؤسِّسة لسياستها الخارجية والأمنية[1]، كما تسير كلها في اتجاه واحد وهو تكفُّل دول المنطقة بأمنها؛ ذلك أن عقيدة الجزائر الأمنية تستند أيضًا إلى مبدأ أساسي وهوضرورة اضطلاع دول المنطقة بالأمن الإقليمي تجنبًا للتدخل الأجنبي وسعيًا للانعتاق الاستراتيجي.

لم تحقق بعد هذه البدائل المتكاملة التي تطرحها الجزائر، عوض التدخل، النتائج المرجوة. صحيح أن التدابير الأمنية على الحدود أسهمت في الحد من انتشار التهديدات وفي حماية حدود بلدان تعيش اضطرابات أمنية مثل ليبيا ومالي وجزئيًّا تونس. وصحيح أيضًا أن المسارات التعاونية الثنائية وثلاثية الأطراف حققت هي الأخر ببعض النتائج. لكن المسار الإقليمي متعدد الأطراف والمتمثل في مبادرة دولا لم يدان لم يؤُت أكُله. أما وساطاتها، لاسيما في مالي وليبيا، مستندة لخبرتها وسمعتها في مجال الوساطة الدولية، فلم تحققه بالأهداف المرجوة منها. فبعد ما يقارب ثلاثة عقود من الوساطة بين الأطراف المالية، لم تتمكن الجزائر بعد من إحلال السلم .
الجزائر بمبدأ الحوار الشامل تجنبًا لإقصاء أي طرف من الأطراف المتصارعة في ليبيا ومالي ولضمان تسوية سلمية دائمة تنخرط فيها جميع الفصائل، كما تعمل على الفصل بين الجماعات الإرهابية، التي تجب محاربتها، والحركات السياسية، التي يتعين إشراكها في مسار التسوية. حاولت الجزائر تطبيق هذه الاستراتيجية في مالي ولم تفلح، لكن الوساطة التي قامت بها بعد التدخل الفرنسي والتي توجت بتوقيع اتفاق الجزائر في 2015 بين الفرقاء الماليين، أكدت مجدداً وجاهة استراتيجية الفصل بين العنصرين، السياسي والإرهابي، خاصة أنا لمقاربة الجزائرية صائبة وضرورية، لأنها تتعامل مع مشكلة شمالي مالي سياسيًّا معيدة الأزمة إلى مربعها (السياسي)الأول وطارحة تسوية سلمية دائمة..

المطلب الرابع: تعديل المنظور الأمني الجزائري وأهم تحدياته:

بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 12 ديسمبر 2019، تعهد الرئيس الجزائري المنتخب "عبد المجيد تبون" في خطابه للأمة بصياغة دستور جديد يعكس طموحات الحراك الجزائري ويعيد هيكلة النظام السياسي [2]، بعد05 أشهر من ذلك الخطاب طرحت رئاسة الجمهورية مسودة الدستور الجديد، ووزعتها على الأحزاب والجمعيات بهدف مناقشتها وإثرائها ودراسة كل المخرجات الممكنة، لتطرح في دستور جديد جرى الإستفتاء عليه في 01 نوفمبر 2020.

وأعلنت نتائجه رسميا عبر المجلس الدستوري في 12 نوفمبر 2020 حيث قال كمال فنيش رئيس المجلس الدستوري أن نسبة المشاركة في الإستفتاء على الدستور بلغت23.84 وأن نسبة المصوتين ب "نعم" بلغت 66.8 في حين بلغت نسبة المصوتين ب "لا" 33.2.[3]

[1]-عبد النور بن عنتر، "الجزائرفيمواجهةالتهديداتاللادولتية"، مرجع سابق، ص ص100-98.
[2]- تبون بأول كلمة له رئيسا للجزائر " يهدد العصابة ويحدد أولوياته "، عربي 21، 13 ديسمبر 2019.
[3]-علي عزازقة، المجلس الدستوري يعلن عن النتائج الرسمية للإستفتاء "، جريدة الشعب، 12 نوفمبر 2020.

إحدى أهم مواد الدستور الجديد هي الفقرة المضافة للمادة 31 (المادة29 من دستور 2016) والتي تنص على:"يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، و جامعة الدول العربية في ظل الإمتثال التام لمبادئها و أهدافها أن تشارك في عمليات حفظ و إستعادة السلام "[1]. ظاهريا لا تبدو أن الفقرة تضيف الكثير خاصة وان الجزائر كانت قد شاركت من قبل في عمليات تابعة للأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، ولكن قرار إدراجها في الدستور والإحتفاء بها من طرف وسائل الإعلام الحكومية بالإضافة إلى ورودها في هذا التوقيت بالذات الذي تر به منطقة شمال إفريقيا والمنطقة العربية بإظطرابات عدة يؤكد ان السلطة في الجزائر هي بصدد تغيير منظورها الأمني.

قالت إفتتاحية مجلة الجيش التابعة لوزارة الدفاع الجزائري في عددها لشهر يونيو حزيران 2020 "إن مقترح مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج حدودنا الوطنية يتماشى تماما مع السياسة الخارجية لبلادنا و أضافت أن الأمن القومي لبلادنا الذي يتجاوز حدودنا الجغرافية الوطنية يقتضي في ظل الوضع السائد على الصعيد الإقليمي و ما يطبعه من تحولات و تغيرات جديدة ، تعزيز حماية أمن و استقرار وطننا و المشاركة في عمليات فرض حفظ الأمن[2] يؤكد هذا النوع من التفاعل مباركة الجيش لهذه المبادرة و لكن المواطن الجزائري كانت له أراء متعددة فهناك من وافق و هماك من تحفظ و لعل الأغلبية أرادت توضيحا اكثر لهذه المسألة ، كان هذا رأي المرشح للرئاسيات السابقة عبدالقادر بن قرينة حيث قال "إن المهام الملقاة على كاهل جيشنا كبيرة و رغم ذلك فالوثيقة طرحت بجرأة كبيرة مساهمة جيشنا خارج حدودنا و هذا يحتاج لتوضيح أكثر حتى لا نستنزف جيشنا في معارك يفتعلها الكبار و ندفع ثمنها نحن الصغار و يبقى ظهر الجزائر عاري "[3]

كما أشاركت حركة عزم في دراستها النقدية لمسودة الدستور أن الدفاع قدم لحماية الأمن الوطني و لاي قد يستدعي التدخل العسكري خارج الحدود الجغرافية للدولة لا يحتاج إلى التنصيص عليه في الدستور لأنه يتعلق في الأصل بإستراتيجية الأمن الوطني، و معروف لأن العقائد الأمنية و الدفاعية للدول تتغير بتغير إستراتيجيتها للأمن الوطني دون الحاجة إلى تغييردساتيرها كما ان التنصيص على هذا الامر في الدستور سيضع قواتنا المسلحة امام خطر التبعية للقوى الكبرى، كما قد يستخدم مطية من الأخيرة للزج بالجزائر في مساعي أمنية و نزاعات لا تعنيها[4].

- تحديات التغيير في تعامل الجزائرمع النزاعات الإقليمية:

من أجل تغيير إستراتيجية تعامل الجزائر مع النزاعات الإقليمية ستواجه الدولة بعض التحديات

[1]- رئاسة الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مشروع تمهيدي لتعديل الدستور، ماي 2020.
[2]-مجلة الجيش: مقترح مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام يتماشى مع سياسة الخارجية للجزائر " الإذاعة الجزائرية جانفي 2020.
[3]- بن قرينة: اللغة الوطنية الرسمية واحدة وغير قابلة للنقاش والمزايدة او الرضوخ "، جريدة الحوار ،08 ماي 2020.
[4]- " دراسة نقدية لمسودة التعديل الدستوري لعام 2020"، حركة عزم، 21 ماي 2020.

أولا : على الدولة أن تقنع كافة المواطنين بأن الخطوات الإستراتيجية التي تتخذها عسكريا هي للدفاع عن مصلحة الجزائر ذلك ان نفسية الشعب الجزائري تجد إرتياحا في سياسة عدم التدخل التي إنتهجتها الدولة الجزائرية منذ إستقلالها و أي تغيير في هذه السياسة يثير حساسية في الشارع الجزائري على السلطات العمل على تجاوزها من خلال إقناع شرائح واسعة بأهمية هذه القضية في تسيير الظروف الإقليمية ، حاصة و أن فكرة قيادة المنطقة ليست جديدة بالنسبة لتاريخ الجزائر الحديث ، حيث كانت فكرة إتحاد المغرب العربي تعتبر من قيم ثورة نوفمبر و معركة التحرير الوطنية من قبلها منظمة تجم شمال إفريقيا على سبيل المثال التي شكلت أساس الحركة الوطنية الجزائرية كانت تناضل لتحريرجميع أراضي شمال إفريقيا حيث تقول المادة الثالثة من القانون الأساسي لنجم شمال إفريقيا " يتمثل الهدف الجوهري للجمعية في الكفاح من أجل إستقلال بلدان شمال إفريقيا الثلاث تناضل من اجل المصالح المادية و السياسية و الاجتماعية لسكان شمال إفريقيا[1] أدركت الحركة الوطنية الأصلية أن مصلحة الجزائر تكمن في محيطها هذا عن مفهوم الاخوة و التاريخ المشترك الذي يجمع شعوب المنطقة من هنا يمكن القول أن التغيير في منهجية الجيش الجزائري في تعامله مع المنطقة قد يقابله قبول جماهيري واسع إذا تم بشكل صحيح و تجنب الدخول في أي تحالفات مشبوهة تعمل لأجندات أجنبية .

ثانيا، قيام الجزائر بدور قيادي أكبر في المنطقة سيقابله إستياء من الدول المجاورة و على الأخص من المغرب حيث بوجد خلاف سياسي واضح بين البلدين خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية التي تقوم بشأنها الجزائر أنها قضية تصفية إستعمار و تقول المغرب أن ضن الصحراء الغربية إليها هو من صميم وحدتها الترابية.

أعادت أزمة معبر كراكرات النزاع إلى العلن من جديد بين المغرب وجبهة تحرير الذهب " البوليزاريو" حيث قامت القوات المسلحة المغربية بالتدخل في منطقة كراكرات يوم الجمعة 13 نوفمبر 2020 لتريق إعتصام يقوم به عناصر موالية لجبهة البوليزاريو للتعبير عن إحتجاجهم في المحافل الدولية وذلك عبر قطع الطريق الدولي القديم من المغرب والعابر للصحراء في إتجاهموريتانيا والذي تمر به قوافل الشاحنات المحملة بالبضائع والقادمة من أوروبا والمغرب بإتجاه إفريقيا وتقوم بدوريات منتظمة فيها.

وشهدت منطقة الكركرات في الماضي توترات بين البوليزاريو والمغرب خصوصا مطلع سنة 2017 في حين تحتج جبهة البوليزاريو على حركة العبورعبر هذه النقطة إلى المغرب وتعتبرها غير قانونية، يعتبر الجانب المغربي المعبر للتبادل التجاري مع إفريقيا جنوب الصحراء[2]

وفشلت الأمم المتحدة في إجراء استفتاء يحدد مصير الصحراء الغربية بين الإنضمام للمغرب أوالإستقلال فالمغرب يسيطر على الصحراء بعد إنسحاب إسبانيا منها سنة 1975 و إنسحابموريطانيا لاحقا من الجزء الجنوبي التي إستولت عليه نواكشط عقب إنسحاباسبانيا، هذه الوضعية أدت إلى حالة من الجمود في الملف بينما تصر البوليزاريو على إستقلال الصحراء.

[1]- محفوظ قداش، محمد قنانش،ترجمة أوذانية خليل،" نجم شمال إفريقيا 1926-1937: وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، د يوان المطبوعات الجامعية 2013، ص 63.

[2]- العربية، "أزمةالصحراء، ما تود معرفته عن البوليواريوو الكركرات "، 14 نوفمبر 2020 http/www.alarabiya.net/ar/north

إعتبرتالبوليزاريو إرسال المغرب قواته لمغادرة فتح الطريق الدولي في الكركرات أمام حركة المرور إنتهاك صارخ لوقف إطلاق النار[1]

بينما يقول المغرب بشأن تدخل قواته المسبحة المبكية في معبر الكركرات في مكالمة هاتفية أجراها محمد السادس مع أنطونيو قورتريش الأمين العام للأمم المتحدة " المملكة تضل عازمة على الرد وفي إطار الدفاع الشرعي على أي تهديد لامنها وطمأنينة مواطنيها" مبرزا تشبث المغرب الراسخ بوقف إطلاق النار بالمطقة العازلة بالصحراء[2]

أخفت محادثات أجرتها الي الأمم المتحدة بشان ما يتقبل الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو و الجزائر و موريطانيا في التوصل بإتفاق و هو ماينذر بعودة النزاع الى المربع الأول إستعمال السلاح بعد عقود عن التوقف عن الصراع العسكري بعد وقف إطلاق النار في سبتمبر 1991 حيث قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة " ستيفان دو شاريك" إن بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية التي تتولى حفظ السلام تتلقى تقارير عن إطلاق النار ليلا في مواقع عدة مضيفا تحت الفرقاء على إتخاذ كل الخطوات اللازمة لسحب فتيل التوتر [3]و من شان عودة التوتر إلى الصحراء الغربية و بالتالي إلى الحدود الغربية الجزائرية إضافة عبئ اخر على القوات الجزائرية التي تحرس الحدود المتوترة مع ليبا و مالي خاصة و ان المغرب لا يعتبر الجزائر طرفا محايدا في النزاع .

ابرز في العلن من الحين إلى الأخر خلافات بين الجزائر و المغرب لخر مثال على ذلك قرار الحكومة المغربية تخصيص أرض لبناء قاعدة عسكرية للقوات المسلحة في شهر ماي 2020 [4]رد الرئيس الجزائري عيد المجيد تبون عبر حوار مع قناة فرانس 24 عن إنزعاج رسمي من قرار المغرب في إنشاء هذه القاعدة العسكرية في حين رفض تأكيد أو نفي ما إن كانت الجزائر هي الأخرى بصدد بناء قاعدة او قواعد عسكرية على الحدود مع المغرب[5] يقابل هذا التوتر الدائم سباق على التسلح بين البلدين لصد أي عدوان محتمل من الطرف الأخر.

---

[1] - الإذاعة الجزائرية،" السفير الصحراوي بالجزائر: هجوم إحتلال المغربي "إنتهاك صارخ لوقف إطلاق النار "13 نوفمبر 2020 http//www .radioalgerie.dz/nwes/ar/article/20201113/202344.html

[2]- هسبريس،" هكذا وضع الملك الأمم المتحدة أمام تطورات الوضع في الكركرات " 18 نوفمبر 2020 http//www.hespress.com/orbites/490054.html

[3]- دويتشيلفيه، " الأمم المتحدة تؤكد تبادل إطلاق النار بين المغرب و البوليساريو" 17 توفمبر 2020 http//www.dw.com/ar

[4]- " فواعد عسكرية على الحدود ... هل هي رسائل متبادلة بين الجزائر والمغرب " سبوتنيك عربي ،27 يونيو 2020 http://arabic.sputniknews.com/arab wrld

[5]-عثمان لحياني، " تبون يبدي قلق الجزائر من انشاء المغرب قاعدة عسكرية قرب الحدود " العربي الجديد، 04 يوليو 2020 htpp://www.alaraby.co.uk/

ثالثا ، أي مشروع إستراتيجي يحاول ان يصبح حقيقة سيواجه في نهاية المطاف بالعديد من العوائق على المستوى الدولي لأنه سيعارض بشكل طبيعي مع مصالح القوى الكبرى الأخرى فمع التصعيد الأمني في ليبيا و مالي أصبحت المنطقة ساحة للصراع بين مصالح الدول الكبرى فرنسا موجودة في المنطقة منذ زمن والولايات المتحدة تستكمل غايتها في كونها شرطي العالم لتوظيفها لقوات الأفريكوم وهي الوحدة التابعة لوزارة الدفاع الامريكية المسؤولة عن العمليات العسكرية في إفريقيا تركيا و روسيا هما أيضا دولتان اصبح لهما وزن متزايد في المنطقة و خاصة في ليبيا و بروز الجزائر كقوة صلبة في المنطقة مستعدة للقتال خارج أراضيها سيتعارض بالتأكيد مع مصالح هذه الدول.

الخاتمة

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي إعتبرت ضمان بقائها و إستمراريتها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية أمام هذا الإحتياج الملح يبرز دور الأفراد و الدولة و المؤسسات و المنظمات الإقليمية و العالمية في العملية الأمنية إذا كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري ، فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع و الشامل و المتعدد المضامين، هذا التغير إرتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية حيث جمع باحثي الدراسات الأمنية على انها التهديدات اللا تماثلية التي تضاف إلى جانب التهديدات التقليدية و من هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة و ترتيبات أمنية إقليمية و دولية كفيلة بإيجاد حلول لإشكاليات الأمنية الجديدة . إن ملامح الوضع الأمني المعقد بدول الجوار خاصة الشرقية منها على غرار ليبيا والجنوبية على غرار مالي يمثل تحدي عويص للأمن الوطني الجزائري وهو ما جعل صناع القرار في الجزائر يكيفون سياساتهم الأمنية للتعامل مع هذه التهديدات، و يستندون إلى رؤية شاملة متعددة الأبعاد تبني وفق إستراتيجية عقلانية مسطرة الأهداف سواء كان ذلك على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد لدحص مختلف المخاطرالمستقبلية الصادرة من دول الطوق.

❖ **الإجابة على الإشكالية:**

لقد تمت معالجة الإشكالية بالإستناد على فصلين، وتبين لنا الجزائر موجود ضمن جوار ناري تتسارع فيه ديناميكيات التهديدات الأمنية، وهو ما يعكس التعديلات التي أدخلها صناع القرار على العقيدة الأمنية الجزائرية رغم السعي الدؤوم إلى المحافظة على المرتكزات والمبادئ الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية إلا أن تسارع وتيرة تلك التهديدات وتفاقمها وجب على الجزائر إعادة النظر في صياغة سياستها الأمنية وهذا راجع لعدة إعتبارات على غرار:

- حالة الفشل بدول الجوار يجعل الجماعات الإرهابية تستفيد من الفراغ السياسي و الأمني نتيجة لحالة ضعف الدول الأمر الذي يجعل أيضا الجزائر لا تؤمن فقط محيطها الداخلي بل تحاول تصدير الأمن عن طريق مجموعة من الاليات السياسية – السوسيو إقتصادية (الدبلوماسية الأمنية، الدعم اللوجستي، التعاون الاقتصادي، الدعم المالي).

- التخوف من إمكانية إمتداد النشاط الإرهابي بدول الجوار في ظل زيادة تشابكه مع عصابات الجريمة المنظمة وهو مايجعل الجزائر حلقة مستهدفة.

❖ **إختبار الفرضيات:**

سيتم أيضا في إطار الخاتمة الوقوف على نتائج إختبار الفرضيات والتي توصلنا فيها إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: الفرضية الأولى تبين لنا أن تغير نمط التهديدات من تهديدات صلبة إلى تهديدات مجالية، والتغير في هيكلة المخاطر الأمنية ليشمل أطراف غير دولاتية كالإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية أدى إلى إدخال بعض التعديلات على فحوى العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال إنتهاج سياسة أمنية تتميزبالحدة في التعامل مع تلك التهديدات.

الفرضية الثانية:

لا يمكن التمسك المطلق ببعض المرتكزات التي تتميز بها العقيدة الأمنية الجزائرية على غرار عدم مشاركة القوات الجزائرية في عمليات عسكرية خارج حدودها وإنما لابد من التعاطي بشكل مرن مع هذه المرتكزات حتى يتسنى الحفاظ على الأمن الوطني و إستتباب الأمن في المنطقة.

❖ **أبرز النتائج المتوصل إليها:**

-يتبين لنا أن مشكلة التهديدات الأمنية خاصة منها الجديدة (اللاتماثلية والهجينة)أصبحت موضوع العصر لذلك فإنه من الصعب الحديث عن الامن الإقليمي المطلق، بل نتحدث عن امن إقليمي فالامن ذات خاصية نسبية، كما لا تستطيع الدولة في عالم اليوم ضمن تطورات مسارات العولمة لعب دور الحامي لوحدها لذلك وجب تعميم لغة الجماعة خاصة على المستوى الإقليمي.

- بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن القول أن عوامل التاريخ و الجغرافيا و الإيديولوجيا لعبت دورا هاما في رسم معالم السياسة الأمنية الجزائرية و ما يلاحظ أن العقيدة الأمنية الجزائرية تحاول التكيف مع ما هو مستجد من تهديدات أمنية خاصة التهديدات الجديدة التي تتعلق بالرقمنة و التكنولوجيا.

- إن البيئة الأمنية المعقدة خاصة بدول الجوار كليبيا و مالي أفرزت جملة من التهديدات التي تمس بالأمن الوطني، و محاولة الجماعات الإرهابية إختراق الحدود الجزائرية جعل صناع القرار بالجزائر يفكرون جديا في تغيير من الإستراتيجية الأمنية و التخلي بشكل تدريجي عن السياسة الدفاعية التي تنتهجها القوات المسلحة الجزائرية في ظل الصراع بين الجزائر و المغرب على الزعامة في المغرب العربي و هو ما تجلى من خلال التعديل الدستوري الجديد الذي شرع بجواز مشاركة القوات المسلحة الجزائرية في عمليات حفظ الامن و السلم الدولي خارج حدودهالجغرافية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القران الكريم:

1. -سورة قريش الآية 3 و4

الوثائق الرسمية:

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008م، **الجريدة الرسمية**، ع 63، المؤرخ في 16، 11، 2008، المادة 26.
3. رئاسة الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مشروع تمهيدي لتعديل الدستور، ماي 2020
4. رئاسةالجمهورية، دستورالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مارس6102،المادة: 69

الكتب:

1. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر- أوروبا والحلف الأطلسي،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
2. بهجت قرني وآخرون، السياسات الخارجية للدول العربية، تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ،2002..
3. بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، الإمارت العربية المتحدة،أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،2009
4. جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى، 2004.
5. سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، دار الروافد الثقافية، الطبعة الأولى 2017..
6. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009.
7. محفوظ قداش،ترجمة أودانية خليل،" نجم شمال إفريقيا 1926-1937: وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية 2013.
8. محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة، مصر، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى،2009.
9. محمد مقدم، القاعدة في بلاد الإسلامي، الجزائر: دار القصبة للنشر، الجزائر،2002.
10. نسيم بلهول، "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني "، دار الحامد، الأردن، 2015.
11. وقارة حسين،مشكلة الأقلية الطوارقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الشعب للد راسات الإستراتيجية، الجزائر، نوفمبر2008.
12. وهبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفلبقة(1999-2017)، الجزائر: دار الخلدونية،2018.

المجلات العلمية:

1. برابح حمزة،"الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد السادس، جوان2017
2. شريف زراد، مجلة الجيش،2009.
3. طروب بحري، " الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد "، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011.
4. اسماعيل جنادي، "اليوم الدولي للسلم: إلتزام الجزائر بتعزيز قيم ومبادئ السلم. "مجلة الجيش، العدد:687، أكتوبر 2020.
5. بن عنتر عبد النور، الحوار الأمني الأطلسي الشراكة الأمريكية الجزائرية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83، 1999.
6. بوزيد عائشة، "الحدود الجزائريةبين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية المجلةالجزائرية للدراسات السياسية،الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلومـ السياسية، العدد: 07، جواف 2017.
7. بوكبشة محمد"، إستراتيجية الدفاع الوطني: تظافر جهود عدة قطاعات، مجلة الجيش، العدد: 666، جانفي 2019.
8. سعيد عبد المنعم وقدري سعيد،" ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط: وجهة نظر عربية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 109، جويلية 2009.
9. صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: 05، مارس 2010.
10. فريد بوراس، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني، مجلة المدرسة العليا الحربية، ع2،2009.
11. كريم رقولي، "السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الافريقية في تقرير مصيرها. "المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،) الجزائر: جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد: 03، المجلد: 02.
12. ماجد عمران، فيصل كلثوم، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، ع1، 2011.
13. [1]- مبروك كاهي، "إدارة الأزمة: دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر "حالة شغور مؤسسات الدولة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مارس 2013.
14. نورالدين دخانو عبدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاترالسياسة والقانون، الجزائر، العدد: 14، جانفي 2016.
15. اسماعيل جنادي، "اليوم الدولي للسلم: التزامالجزائر بتعزيز قيم ومبادئ السلم.، مجلة الجيش،العدد:687، أكتوبر 2020.

16. عبد النور بن عنتر، "الجزائرفي مواجهة التهديدات اللادولية، مجلة السياسة الدولية، عدد210، أكتوبر/تشرين الأول2017.
17. رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع9، 2016.
18. مصطفى دلة أمينة، "العميق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان: 49 و50، شتاء –ربيع 2016.
19. كريم رقولي،"دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية حالة الصحراء الغربية نموذجا". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم ـ السياسية، العدد: 07، جوان2017..
20. -سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغة تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، 2008،.

الرسائل الجامعية:

*** أطروحات الدكتوراه:**

21. سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) ،2017
22. محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، **أطروحة دكتوراه**، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،

*** رسائل الماجستير:**

23. حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية ،2011.
24. ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012،
25. خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتجية، جامعة محمد خيضر بسكرة2013-2014.
26. شاكر ظريف، **"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة ،2010.
27. عبد الوهاب روايحة، السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص دراسات سياسة مقارنة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2012.
28. عيون الحامدي، أمن الحدود وتداعيته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
29. قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر3 ،2014

30. نبيل بويبة،" الأمن الجزائري في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،2006.
31. عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة.
32. غراف عبد الرزاق، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية نموذجا، مذكرة رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2016.

33. سعاد إبراهيم، "**الجزائر والأمن الاقليمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعةالجزائر،2008.

الملتقيات والتقارير:

34. دراسة نقدية لمسودة التعديل الدستوري لعام 2020"، حركة عزم، 21 ماي 2020.

35. زكرياء وهبي، "رهان الأمن ا الحدودي في إستراتيجية الدفاع الوطني الج الجزائري ". الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بينالإلتزامات والتحدياتالإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014
36. عبد النور بن عنتر، ‘‘المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن’’، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري 2009.
37. عمر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظور إقتصادي"، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة.. و التطلعات المستقبلية من 9 إلى 11/01/1996، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، الطبعة الأولى،1996.

الجرائد:

38. بن قرينة: اللغة الوطنية الرسمية واحدة وغير قابلة للنقاش والمزايدة او الرضوخ "، جريدة الحوار ،08 ماي 2020.
39. تبون بأول كلمة له رئيسا للجزائر " يهدد العصابة ويحدد أولوياته "، عربي 21، 13 ديسمبر 2019.
40. علي عزازقة، المجلس الدستوري يعلن عن النتائج الرسمية للإستفتاء "، جريدة الشعب، 12 توفمبر 2020.
41. مجلة الجيش: مقترح مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام يتماشى مع سياسة الخارجية للجزائر " الإذاعة الجزائرية جانفي 2020.
42. بوعلام غمراسة،" **الجزائر تتوسط مجددا لإنهاء الأزمة بين مالي والطوارق: وزير الخارجية الجزائري يسعى لإقناع الطرفين العودة إلى اتفاق 2006**"، جريدة الشرق الأوسط، 18 أكتوبر 2007.

المواقع الإلكترونية:

43. - الإذاعة الجزائرية،" السفير الصحراوي بالجزائر: هجوم إحتلال المغربي "إنتهاك صارخ لوقف إطلاق النار
"13 نوفمبر 2020 http//www .radioalgerie.dz/nwes/ar/article/20201113/202344.htm

44. بوحنية قوي، «إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي»، تم تصفح هذا الموقع في 21/06/22، على الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

45. فواعد عسكرية على الحدود ... هل هي رسائل متبادلة بين الجزائر والمغرب " سبوتنيك عربي ،27 يونيو 2020 http://arabic.sputniknews.com/arab wrld

46. العربية، "أزمة الصحراء ما تود معرفته عن البوليزاريوو الكركرات "، 14 نوفمبر 2020 http/www.alarabiya.net/ar/north

47. جارش عادل،"تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى"، من الموقع الالكتروني: http//:democraticac.de?/p2448

48. دويتش يلفيه، " الأمم المتحدة تؤكد تبادل إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو" 17 توفمبر 2020 http//www.dw.com/ar

49. محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرارُ والتغير "، نقلا من الموقع الالكتروني: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf

50. هسبريس،" هكذا وضع الملك الأمم المتحدة أمام تطورات الوضع في الكركرات " 18 نوفمبر 2020 http//www.hespress.com/orbites/490054.html

51. عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية. مركز الجزير للدراسات، 2012/055/02. متوفر على ال اربط الالكتروني:http://studies.aljazeera.net

52. زكرياحسين،"الأمنالقومي http://ww.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml.

53. محمد الخشاني، "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، من الموقع الالكتروني

54. عثمان لحياني، " تبون يبدي قلق الجزائر من انشاء المغرب قاعدة عسكرية قرب الحدود " العربي الجديد، 04 يوليو 2020 /htpp://www.alaraby.co.uk

المصادر باللغة الفرنسية :

55. Alex Macleod Anne – marie d'aoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et résistances ; éd ; Alex Macleod et dan O'meara (Québec ; Athéna éditions, 2007.

56. Charles Zorgbibe،**l'avenir de la sécurité internationales**،Paris: presses des sciencespo,2003..

57. Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003- 2004..

58. Luis Martinez**, ''La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre''**, Centre d'études et de recherches internationales(SERI), sciences po, Paris.

59. Oliver Richmond and Jason Franks, "Human Security and the War on Terror", in: Felix Dodds and Tim Pippard, human and Environmental security: An agenda for change, London, Earthsca , 2005 , .

المصادر باللغة الإنجليزية:

60. Renate krnter, the art of possible the scenario method and the third debat in international relations theory, a master thesis in ir university of amesterdam, nov. 1998, p9

61. Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', Political Science Quarterly, Vol. 67,N°:4, December 1952..

62. Barry buzan" new patterns of global security in the twenty – first centery international affairs. 1991.

63. Human development Report1994,by united nations development programme (UNDP),New York: Oxford University Press,1994.

64. Peter Hough, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004,P.7

65. Richard H. Ullman ," Redefining Security", International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983.

66. Simon Dalby, Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda, Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, N°:30,April 2000

67. Jams Wyllie ,"Force and Security" ,in : Trevor C. Salmon and others ,issues in international relations , London and New York, Routledage ,2nd edition,2008, .

68. Alain Rey (Sous la direction de)‹**«Définition de doctrine»**› Le Grand Robert de la langue française(Version électronique) ,2010.

69. Robert D.Kaplon ,the comingAnarchy How xarity, crime, over populion, tribalism and disease are rapidlydestroying the social fabric of ourplane

الفهرس العام

الشكر

الإهداء

مقدمة ..... أ- و

الفصل الأول: الجزائر واشكالية الأمن الإقليمي – رصد للأنماط التهديد الأمني -

تمهيد: 01

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته 02

المطلب الأول: تعريف الأمن 02

الفرع الأول: المعنى اللغوي للأمن 02

الفرع الثاني: المعنى الإصطلاحي للأمن 02

المطلب الثاني: مستويات تحليل الظاهرة الأمنية 05

الفرع الأول: مستوى الفردي والمجتمع 05

الفرع الثاني: المستوى الإقليمي 06

الفرع الثالث: المستوى الوطني 06

الفرع الرابع: المستوى الدولي 07

المبحث الثاني: الأمن الوطني والأمن الاقليمي:دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن 07

المطلب الأول: باري بوزان والتحليل الأمني الشامل:..... 08

المطلب الثاني:مستويات التحليل الأمني من منظور مدرسة كوبنهاغن..... 10

المطلب الثالث: نظرية الأمننةSecuritization Theory : 11

المبحث الثالث: أنماط التهديد الأمني للأمن الوطني الجزائري 12

المطلب الأول: أنماط التهديد للأمن الوطني الجزائري:الآليات الجزائرية لإحتواء أزمات المنطقة 12

المطلب الثاني:تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة (التهديدات الصلبة):..... 14

المطلب الثالث: أزمة الطوارق 15

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية 17

خلاصة..... 20

الفصل الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية وأنماط التهديد الأمني الإقليمي – قراءة في طبيعة العلاقة -

تمهيد 21

المبحث الأول: مبادئ ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية. 22

المطلب الأول: ماهية العقيدة الأمنية 24

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية..... 24

الفرع الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول 24

الفرع الثاني: التعاون مع الدول المجاورة 24

الفرع الثالث: حل النزاعات بطرق سلميو وعدم اللجوء الى القوة 24

الفرع الرابع: دعم حق الشعوب في تقرير المصير..... 25

الفرع الخامس: المرتكز التاريخي..... 29

الفرع السادس: المرتكز الجغرافي والإيديولوجي..... 30

الفرع السابع: أبعاد الأمن القومي الجزائري..... 31

المطلب الثالث: مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية..... 32
الفرع الأول: مبدأ عدم التدخل وحسن الجوار..... 34
الفرع الثاني: مبدأ الدفاع عن النفس وعدم مشاركة القوات المسلحة في عمليات خارج الحدود..... 38
الفرع الثالث: رفض التواجد الاجنبي وإقامة قواعد عسكرية على أراضيها..... 38
الفرع الرابع: حل النزاعات بالطرق السلمية..... 40
الفرع الخامس: مبدأ دعم القضايا العادلة في العالم وحق الشعوب في تقرير المصير..... 41
المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية باعتبارها قيد لتحقيق الأمن الوطني الجزائري 41
المطلب الأول: تحديات السياسة العامة الأمنية الجزائرية 41
الفرع الأول: تحديات على المستوى المغاربي..... 44
الفرع الثاني: تحديات على المستوى الإفريقي 48
الفرع الثالث: تحديات على مستوى الفضاء المتوسطي 49
المطلب الثاني: مسألة الفاعلية والتكيف مع التهديدات الجديدة:..... 51
الفرع الأول: النقاش حول مبدأ عدم التدخل..... 52
الفرع الثاني: النقاش حول مبدأ عدم مشاركة القوات في عمليات عسكرية خارج حدودها 52
الفرع الثالث: النقاش حول مبدأ الدفاع بدل الهجوم والعمليات الإستباقية الردعية..... 53
الفرع الرابع: النقاش حول رفض التواجد الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها ودول الإقليم..... 53
المطلب الثالث:استراتيجية الجزائر الأمنية إقليمياً: بدائل متكاملة للتدخل..... 54
المطلب الرابع: تعديل المنظور الأمني الجزائري وأهم تحدياته:..... 56
الخاتمة 60
قائمة المراجع 63
الفهرس 69